

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها
الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي
العدد الخمسون - ديسمبر 2008م

الهيئة الإشرافية

حسين يحيى جنتولي
نضال صلاح الدين أبوبكر
محمد عثمان أحمد

رئيس التحرير

محمد الحسن الخليفة

سكرتير التحرير

مصطفى إبراهيم عبد النبي

المحررون

كمال يوسف عبد الله
مجدي الأمين نورين

التصميم

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

أعمال لايت ويف 0912308712

تنويه

كل ما ورد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

كلمة التحرير

يصدر هذا العدد متزامناً مع مجموعة من الأعياد، وتشمل عيد الفداء وبداية العامين الهجري والميلادي وعيد السلام. نسأل الله أن تعود هذه المناسبات وقد حقق السلام والتنمية في وطننا الحبيب السودان. وكذلك يتزامن صدور العدد مع إعلان الموازنة العامة للدولة للعام 2009 والتي نالت نقاشاً واسعاً على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويعزى ذلك لتوقع التأثير المباشر للازمة المالية العالمية الراهنة على الإيرادات نسبة لانخفاض أسعار البترول. ويعتبر العجز الكبير المتوقع لهذه الموازنة من السمات المميزة لها، والذي يقدر بحوالي 6.2 % من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع تغطيته من التمويل الخارجي والداخلي بحوالي 3.4 % و 2.8 % على التوالي.

هذا وتهدف الموازنة الى تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 6 % ومعدل تضخم بنسبة 8 % في المتوسط. وفي جانب السياسة النقدية وسياسات البنك المركزي الأخرى تهدف الموازنة إلى توفير السيولة التي تتناسب مع تحقيق النسبة المستهدفة للنمو ومعدل التضخم وتحريك نشاط القطاع الخاص، وتشجيع إنشاء المحافظ التمويلية ومواصلة برنامج الضخ السيولي واستمرار سياسة سعر الصرف المرن المدار والمحافضة على استقراره. تشجيع الصادرات غير البترولية وترشيد الطلب على النقد الأجنبي. وفي مجال الرقابة المصرفية، تهدف الموازنة إلى تحسين كفاءة النظام المصرفي المزدوج لضمان السلامة المصرفية، وذلك بمعالجة تعثر التمويل والاستمرار في إعادة هيكلة وتقوية المراكز المالية للمصارف بزيادة رؤوس أموالها. تشجيع الاندماج، استكمال مشروعات التقنية المصرفية ومواصلة تطوير قطاع التمويل الأصغر باعتباره أحد آليات تخفيف حدة الفقر. ومواصلة لنشر الموضوعات التي تهتم بالتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية يتضمن هذا العدد موضوع عن الأزمة المالية العالمية الراهنة وآخر عن أهمية إحصاءات وبيانات أسواق المال. وموضوع يختص بالنظام المالي الإسلامي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وموضوع يتعلق بتجربة التمويل الأصغر في السودان والتحديات التي تواجهه. هذا بالإضافة للأبواب الثابتة.

وبمناسبة انتقال مهمة إصدار المجلة لإدارة التخطيط الاستراتيجي تتقدم الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير بجزيل الشكر والتقدير لكل من تعاون معها من القراء والكتاب والطابعون في استمرارية هذه الإصدارة لتحقيق الأهداف المنشودة. وترجو أن يستمر هذا التعاون مع الإدارة المعنية.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

المصرفي

دراسات وبحوث

الأزمة المالية العالمية الراهنة.. الأسباب والآثار والدروس المستفادة

4 مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة البحوث والإحصاء

أهمية إحصاءات وبيانات أسواق المال

12 د. أمين صالح يس - مكتب صندوق النقد الدولي. السودان

قراءة حول وحدة التمويل الأصغر في السودان.. الواقع والتحديات

22 حميدة محمد حماد - وحدة التمويل الأصغر

النظام المالي الإسلامي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

34 د. عبد القادر أحمد سعد - أستاذ الاقتصاد بالجامعات السودانية

سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

44 يوسف عثمان ادريس - إدارة البحوث والإحصاء

فتاوى

فتوى حول: التعامل مع نقاط البيع في محلات الذهب

46 الهيئة العليا للرقابة الشرعية



ندوات ومؤتمرات

منتدى الأزمة المالية العالمية الراهنة.. التداعيات والدروس المستفادة للمنطقة العربية

48 محمد الحسن محمد أحمد الخليفة - نائب مدير إدارة البحوث والتنمية

منتدى أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية حول الأزمة المالية العالمية

50 مجدي البخيت إبراهيم - إدارة السياسات

أضواء على

الهندرة

52 الريح آدم عبد الله - إدارة البحوث والإحصاء

قرأت لك

بطاقات الائتمان في الفقه الإسلامي والقانون وتطبيقاتها على المصارف الإسلامية

54 مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والإحصاء

أحداث اقتصادية

55 مصطفى إبراهيم عبدالنبي - إدارة البحوث والإحصاء

أحداث إقتصادية محلية وعالمية

57 كمال يوسف عبد الله - إدارة البحوث والإحصاء

مؤشرات اقتصادية



الأزمة المالية العالمية الراهنة... الأسباب والآثار والدروس المستفادة

مصطفى إبراهيم عبد النبي
إدارة البحوث والإحصاء



مقدمة:

شهد العالم خلال العقود السبعة الماضية مجموعة من الأزمات المالية والاقتصادية التي أحدثت تحولات (راديكالية) كبيرة في بنية الاقتصاد العالمي. ومن أبرز تلك الأزمات وأكثرها تأثيراً على الأوضاع الاقتصادية العالمية الأزمة التي تطورت إلى كساد كبير ضرب العالم أبان عقد الثلاثينيات من القرن العشرين (1929-1932) مروراً بأزمة السبعينيات (1971) عندما تم فك الارتباط بين الدولار والذهب، ثم أزمة الثمانينيات (1987) بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والتي أدت إلى انهيار البورصات، وأزمة التسعينيات التي حدثت في كل من المكسيك في (1994-1995) ودول جنوب شرق آسيا في (1997-1998) بسبب كبر حجم التدفقات الرأسمالية بصورة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصادات تلك الدول، والتي نتجت عنها خسائر مالية فادحة، كما أدت إلى حدوث تغيرات كبيرة سياسية واقتصادية في تلك الدول.

وظهرت الأزمة المالية الحالية التي بدأت بوادرها منذ نهاية العام 2007 لتبلغ ذروتها في عام 2008، وقد بدأت بأقوى الاقتصاديات العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية، حيث أعادت هذه الأزمة إلى الأذهان مآسي الكساد الكبير، مما جعل المفكرين الاقتصاديين والماليين والسياسيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمالي يعصفون بأذهانهم في كيفية الخروج منها أو على الأقل التقليل من آثارها السالبة وتخفيف الاقتصاد العالمي من أي تداعيات تؤول به إلى كساد كبير للمرة الثانية، الأمر الذي قد يتطلب البحث عن مقررات اتفاقية بريتون وودز جديدة في سبيل تجاوز ومعالجة هذه الأزمة التي بلغت شأواً بعيداً ومهدداً خطيراً ليس للاقتصاد الأمريكي فحسب بل للاقتصاد العالمي بأكمله.

وقد ساهم أداء الاقتصاد الأمريكي بصورة كبيرة في حدوث الأزمة، وذلك نسبة للعجز الكبير في الموازنة العامة نتيجة لزيادة المصروفات وخاصة

الإنفاق الحربي، وكبر حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات، بالإضافة للتوسع الكبير في التمويل العقاري غير المدروس الذي نتجت عنه خسائر كبيرة في البنوك والمؤسسات التمويلية، مما حدا ببعضها إلى البيع والتصفية والخروج من السوق المصرفية. كل هذه العوامل تضافرت مع بعضها لتبرز في شكل أزمة مالية عالمية تبدأ في الولايات المتحدة الأمريكية وتنتقل آثارها السالبة إلى بعض الدول الأخرى ذات العلاقات الاقتصادية والتجارية الكبيرة مع أمريكا.

مفهوم الأزمة المالية:

عرفت الأدبيات الاقتصادية: الأزمة المالية بأنها ظاهرة الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول. والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والعقارات، وإما أصول مالية، تتمثل في حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية للنفط أو للعملات الأجنبية الأخرى. فإذا حدث انخفاض مفاجئ في قيمة أصول مؤسسة ما، فإن ذلك قد يؤدي إلى إفلاس أو انهيار المؤسسات التي تملك تلك الأصول. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الأسباب الرئيسية للأزمة المالية الحالية:

في إطار البحث عن جذور الأزمة المالية الحالية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية حالياً

- والتي ألفت بظلالها السالبة على الأسواق المالية لمختلف الدول- يتضح بأنها لم تكن جزئية بل أصبحت شاملة أثرت بصورة مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل 75 % من حجم الاقتصاد الأمريكي وبالتالي هو الأساس الذي تركز عليه حسابات معدلات النمو الاقتصادي. وقد جاءت هذه الأزمة نتيجة للوضع الذي يمر به الاقتصاد الكلي الأمريكي، الذي يعاني من تراجع في أداء المؤشرات الكلية التي في مقدمتها عجز الموازنة العامة واختلال الميزان التجاري وتفاقم حجم المديونية بالإضافة إلى الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة والتضخم والفقر وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى. وما عجل بحدوث الأزمة وزاد من سرعة تفاقمها التوسع الكبير في القروض العقارية دون رقابة وضوابط محددة وسليمة للتعامل في تلك القروض والتي أدت في النهاية إلى التراجع الخطير في السوق العقارية ونجمت عنه خسائر مالية كبيرة.

ولعل من أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذه الأزمة والتي تناولها معظم المحللون الاقتصاديون ترجع لأسباب كلية وأخرى جزئية تتمثل في الآتي:

- (1) الزيادة الكبيرة في عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى زيادة الطلب بشكل طبيعي على المعيشة وعلى السكن والقروض العقارية.

- (2) تراجع النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية بصورة عامة.

- (3) تحول عدد كبير من المضاربين من السوق الإلكترونية إلى الأسواق الأخرى خاصة السوق

العقارية باعتبارها سوق واعدة وذات عائد كبير ومضمون وسريع.

4) الارتفاع المستمر في أسعار النفط وبتدفقات نقدية كبيرة من الدول النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. بهدف الاستثمار في تلك الفوائض المتراكمة. ثم هبوط هذه الأسعار بحدة دون سابق إنذار منذ يونيو 2008.

5) التراجع المستمر الذي شهده سعر صرف الدولار في الأسواق النقدية العالمية مقابل العملات الدولية الأخرى. الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبي في أسعار المنتجات الأمريكية مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى المنافسة.

6) ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الأمريكي والتي وصلت إلى نسب غير مسبوقة.

أدت الأسباب المذكورة أعلاه إلى دخول تدفقات وفوائض مالية كبيرة إلى المصارف الأمريكية وقابل ذلك طلبات ضخمة للإقراض خاصة في القطاع السكني والتي كانت محصلتها النهائية بروز بؤادر الأزمة.

العوامل التي ساعدت في تفاقم الأزمة:

أ/ بروز ظاهرة المطالبة بالودائع منذ يوليو 2008. وخير مثال لذلك ما حدث في مصرف (Indymac) الذي يعتبر أكبر مقرض للرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب/ الانخفاض الكبير والسريع في أسعار الأسهم وأسعار الأصول الأخرى خاصة العقارات.

ج/ إعلان بعض المصارف الأمريكية إفلاسها. كمصرف (LEHMAN BROTHERS) الذي أعلن إفلاسه بعد فشله في وجود طلب لعقاراته

المعروضة للبيع.

د/ تنامي القلق في الأسواق. وذلك بسبب رفع أسعار الفائدة والذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض وبالتالي انخفاض أرباح الشركات الأمر الذي انعكس سلباً على أسعار الأسهم.

هـ/ ضعف الشفافية في المعلومات والممارسات غير السليمة في المؤسسات المصرفية والمالية (Corruption).

و/ إعطاء كبار المسؤولين والتنفيذيين في المؤسسات مرتبات وحوافز كبيرة.

ز/ تدوير المنتجات عدة مرات بغرض المضاربة لرفع أسعارها أكثر من قيمتها الحقيقية وليس بغرض الاقتناء.

ح/ كبر حجم التدفقات المالية قصيرة المدى من الخارج.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة:

جُمعت عن الأزمة مجموعة من الآثار السالبة التي كانت لها بالغ الأثر على الولايات المتحدة وشركائها التجاريين ومن تربطهم علاقات استثمارية معها ومن أبرز هذه الآثار ما يلي:

1 - تدهور كبرى الشركات والمصارف الأمريكية. وعلى رأسها مجموعة التأمين الأمريكية الدولية (American International Group) ومصرفي (Merrill Lynch) and (Lehman Brothers) وشراء

بعض المصارف بواسطة مصارف أخرى.

2 - إعلان الإفلاس لكبرى المصارف الأمريكية وتصفية بعضها. والتي بلغ عددها حوالي 120 مؤسسة عند إعداد هذه الدراسة.

3 - انخفاض قيمة الأسهم الأمريكية من 20



المحلي الإجمالي. حيث تعادل هذه المديونية عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، وثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

7 - بلغ حجم القروض العقارية بنهاية أغسطس 2008 حوالي 12 تريليون دولار، وهي الآن إما تحت المصادرة أو في حالة تعثر. حيث أن 43 % من حالات المصادرة لمقترضين لديهم مشاكل في تقييم قدرتهم على السداد.

8 - بلغت معدلات التضخم والبطالة أرقام كبيرة.

9 - انخفضت المعونات الإنسانية التي تقدمها

تريليون دولار إلى 12 تريليون، أي بنسبة خسارة قدرها 40 % لملاك الأسهم.

4 - تراجع الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تأثرت به أسواق المال العربية تأثراً كبيراً خاصة الدول الخليجية.

5 - ظهور بؤار كساد اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. انعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية.

6 - لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث سجل عجز الموازنة العامة للعام 2008 حوالي 410 مليار دولار أي بما يعادل 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وشكلت المديونية الأمريكية نسبة 64% من الناتج

الدول الكبرى في إطار الجهود المبذولة لمحاربة الفقر والأمراض وإيواء اللاجئين.

10 - أدت الأزمة إلى تدخل الدولة بصورة مباشرة في عمل الأسواق المالية والجهاز المصرفي والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

11 - أصيب عدد كبير من المستثمرين بالأمراض العضوية والنفسية نتيجة للخسائر الكبيرة التي لحقت بهم مما دفع بعضهم إلى ارتكاب جرائم الانتحار.

12 - انتقلت آثار الأزمة إلى جميع أنحاء العالم وسببت قلقاً شديداً في المجتمعات باعتبار أن انهيار الاقتصاد الأمريكي هو مؤشر لانحيار الاقتصاد العالمي بأكمله.

الدروس المستفادة من الأزمة:

(1) أثبتت الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة عدم مقدرة النظام الرأسمالي في قيادة الاقتصاد العالمي. وأنه نظام محفوف بالمخاطر ومعرض للازمات في أي وقت.

(2) تقديم تمويل مصرفي في عدم وجود أصول حقيقية تقابله يؤدي إلى التعثر، والذي طال عدد كبير من المصارف وأدى إلى خروجها من السوق المصرفية.

(3) مراجعة النظم الرقابية المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية بما يضمن حفظ أموال المودعين وتوفير السلامة المصرفية.

(4) تركيز التمويل المصرفي في قطاع معين له مخاطر كبيرة وتكون آثاره السالبة جسيمة.

(5) وجود رقابة فاعلة على المصارف والجهات التي تقوم بتقديم التمويل يجنبها أي آثار سالبة قد تحدث وتسبب لها خسائر تنعكس على أداء

الاقتصاد الكلي.

(6) تنويع مواعين الصادر وعدم الاعتماد على مورد واحد يوسع الفرص والخيارات ويقلل من المخاطر التي قد تحدث.

(7) إن ما حدث يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تراجع وتعيد النظر في سياساتها المالية والمصرفية ونظامها الاقتصادي وكافة التشريعات التي تنظم ذلك بصورة شاملة، لكي تتعرف على مواقع الضعف والخلل.

التدابير والخطوات التي اتخذت لمواجهة الأزمة:

في ظل الأوضاع والظروف المتأزمة التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً، خاصة الاقتصاد الأمريكي تحركت العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية لمواجهة الأزمة، حيث قررت الإدارة الأمريكية في بادئ الأمر تخصيص نحو 150 مليار دولار من خلال خطة حوافز مالية تتضمن إعفاءات بقيد زمني قدره سنتين، تخصص 100 مليار منها للأفراد و50 مليار للشركات بهدف زيادة الاستهلاك لتنشيط الاقتصاد. ولكن هذا المبلغ لا يغطي سوى 1.5 % من الديون الفردية و 0.3 % من ديون الشركات. كذلك قرر مجلس النواب الأمريكي خطة ضخ مالي بقيمة 700 مليار دولار، وذلك لشراء الأصول المتعثرة من الشركات المالية. كذلك قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) بتخفيض أسعار الفائدة بنسبة 0.5 % لتصل إلى 1 % بهدف تسهيل الحصول على القروض المصرفية للاستثمار. وحث الأفراد على زيادة الإنفاق. وعلى الصعيد الدولي فهناك أيضاً مجموعة من التدابير التي اتخذتها الدول لمواجهة الأزمة، حيث



صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي على حزمة إنقاذ اقتصادي قيمتها 25.1 مليار دولار لصالح هنغاريا. وقامت الصين بتخفيض سعر الفائدة إلى 6.66%. وقام بنك إنجلترا المركزي بتخفيض سعر الفائدة بنسبة 1.5% لتصل إلى 3%.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات والقمم التي عُقدت وستعقد لوضع تدابير لمواجهة الأزمة. والتي من أبرزها قمة العشرين التي عُقدت في منتصف نوفمبر 2008 بواشنطن. حيث تعهد زعماء العالم فيها بالعمل على إنقاذ الاقتصاد العالمي ووضع خطط وبرامج لتشديد الرقابة على

قامت ايرلندا بسن تشريعاً لضمان الودائع والديون بقيمة إجمالية وصلت حوالي 554 مليار دولار. وفي ألمانيا تعهدت الحكومة بضمانات لحسابات الودائع الخاصة. كما أعلنت بريطانيا عن ضخ 64 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب لدعم ثلاثة بنوك رئيسية وإنقاذها من الانهيار. ووافقت الحكومة السويسرية بضخ 5.3 مليار دولار مقابل حصولها على 9.3% من أسهم بنك (يو بي إس). كما قامت كوريا الجنوبية عن خطة إنقاذ مالي بقيمة 130 مليار دولار لتقديم ضمانات حكومية للديون الخارجية ووعدت بإعادة رسملة الشركات المالية. كذلك وافق



طالب (لامي) بضرورة الحيلولة دون وصول الأزمة المالية إلى الدول الناشئة التي تشهد نمواً قوياً. مؤكداً على أن الأزمة المالية الحالية تتطلب تحركاً منسقاً بقدر الإمكان، منوهاً بالجهود التي قامت بها بنوك مركزية عديدة في العالم بخفض سعر الفائدة. ومن خلال قراءة الأوضاع الحالية واستقراء المستقبل، فإن كافة الإجراءات والتدابير التي اتخذت فهي تكاد تكون بمثابة برامج إسعافية وجزئية أكثر من أن تكون حلاً جذرية للزمة.

الآثار المتوقعة من الأزمة على الاقتصاد السوداني:
يتوقع أن يتأثر الاقتصاد السوداني بهذه الأزمة إذا استمرت طويلاً إيجاباً وسلباً، ففي النواحي

البنوك العالمية الرئيسية ومحاولة إيجاد حلول ناجعة في محادثات التجارة العالمية قبل نهاية هذا العام. كما اقترح المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (باسكال لامي) عقد قمة اقتصادية للدول الكبرى على غرار «بريتون وودز»، وذلك لبحث سبل مواجهة الأزمة المالية العالمية. حيث أشار إلى إن الدول المناط بها عقد القمة هي الولايات المتحدة ودول أوروبا والصين والهند والبرازيل وإندونيسيا والسعودية. وذلك لأن الأمر يتطلب وضع قواعد للنظام المالي العالمي. وأضاف أن منظمته تعمل بالتنسيق مع كل من البنك وصندوق النقد الدوليين على توفير البيئة الملائمة لاستمرار تمويل التجارة الدولية. كما

النقد والمال والسلع والخدمات باعتبار أنها أسواق محلية وذات تعامل محدود وغير عميقة. وخطوطاً لكل ما قد يتوقع حدوثه من آثار سلبية شكل بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني لجنة مشتركة بهدف متابعة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث أظهرت التوقعات بان الآثار ستكون ضعيفة ومحدودة.

خاتمة:

في ظل قراءة التطورات والتغيرات العالمية الراهنة واستشراف المستقبل فان الاقتصاد العالمي في حاجة ماسة لإصلاحات هيكلية وتصحيحات اقتصادية ومصرفية كبيرة. تقوم على أسس سليمة تؤدي إلى ربط المال بالإنتاج وعلى تسخير خدمة القطاعات الاقتصادية المنتجة بعيداً عن المضاربات غير السليمة التي تؤدي إلى أزمات مالية واقتصادية ذات آثار سلبية. وذلك من خلال إعادة النظر في ريادة النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي. حيث أثبتت التجارب عدم قدرته على قيادة الاقتصاد العالمي. وهنا تبرز ضرورة وجود بدائل ولعل النظام الاقتصادي الإسلامي هو البديل المناسب نسبة لما يتضمنه من قيم ومثل تقوم عليها مبادئه ونظرياته التي تؤهله بان يكون النظام الأمثل والملاذ الآمن الذي يمكن من خلاله أن يخرج الاقتصاد العالمي من دائرة الأزمات المالية والكساد الاقتصادي التي تخلف البؤس والفقر والمرض إلى رحاب الرخاء المعيشي والازدهار الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينادي بها النظام الرأسمالي من غير أن يسلك لها منهجاً أو يؤمن لها مبدعاً.

الإيجابية تبرز في أن المقاطعة الأمريكية الاقتصادية على السودان قد شكلت له حماية بسبب عدم ارتباط اقتصاده بالاقتصاد الأمريكي. وذلك مما يقلل من تأثير الأزمة عليه بل يوفر ويعزز فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان. وذلك بتحول المستثمرين الأجانب من الدول التي تأثرت بالأزمة بصورة مباشرة - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوربا الغربية- للاستثمار في السودان وخاصة المستثمرين العرب. وذلك نسبة لقلّة المخاطر في النظام الاقتصادي الإسلامي الذي ينتهجه السودان بعد أن أدرك أولئك المستثمرون بأن الأزمات المتكررة قد عكست مساوئ وفشل النظام الاقتصادي الرأسمالي. وذلك عبر الحقب التاريخية المتعاقبة.

أما التأثير السلبي على الاقتصاد السوداني، فيمكن أن يتمثل في النقاط التالية:

أ) يتوقع انخفاض إيرادات البترول خلال العام 2009 نتيجة لانخفاض أسعار النفط. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة وبالتالي انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ب) يتأثر أيضاً سعر صرف العملة الوطنية نتيجة لانخفاض المتوقع في الاحتياطيات الرسمية وتقلبات أسعار صرف العملات العالمية الأخرى والموقف الذي سوف يكون عليه ميزان المدفوعات.

ج) يتوقع انخفاض المنح والإعانات والقروض الخارجية. وذلك بسبب تأثر المانحين والمقرضين بالأزمة وينعكس ذلك سلباً على تمويل المشروعات التنموية.

د) يتوقع أن يكون أثر الأزمة ضعيفاً على أسواق

ضرورة نشر تلك البيانات بشفافية لتكون في متناول المستويات المذكورة أعلاه بصورة دورية ومتواترة وبمنهجية واضحة. من الممكن رصد نوعين من هذه المعلومات من ناحية المصدر:

الشركات الرأسمالية: تقوم بنشر دوري لكل البيانات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي للمنشأة وتلبى احتياجات المستثمرين.

أسواق المال: تقوم أسواق المال بنشر دوري للبيانات والمؤشرات التي تعكس أهم المتغيرات المالية والاقتصادية لكل الشركات التي تشارك في السوق. تكتسب هذه البيانات الإحصائية والمعلومات الاقتصادية أهميتها في أن الاقتصاد السوداني يشهد تحولاً كبيراً من ناحية السياسات الاقتصادية المطبقة الأمر الذي أدى إلى:

1- تدفق الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة ومشاركة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة.

2- النمو الذي لازم استخراج واستغلال البترول كقطاع اقتصادي فعال في الاقتصاد السوداني وتنامي الاستثمارات في قطاعات أخرى غير تبادلية.

3- ظهور القطاع الخاص المحلي كشريك أساسي في التنمية الاقتصادية في السودان خاصة بعد سياسة التحرير الاقتصادي التي أعلنت في 1992م.

تبرز الجوانب المذكورة أعلاه الدور الذي يمكن أن تلعبه البيانات الإحصائية الصادرة من أسواق المال في الاقتصاد السوداني وفي رسم السياسة الاقتصادية للسودان ويجعل منها مؤشراً دقيقاً وحساساً لقياس سلامة الاقتصاد السوداني ورصد اتجاه حركته. كما انه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال الدور التكاملي الذي تقوم به كل الأطراف التي تصنع السوق. وتشرف عليه، وتراقبه، وتخلله وتربط بينه وبين سياسات الاقتصاد الكلي في الدولة. وهذا الربط تمثل فيه البيانات الإحصائية التي تعكس حركة ونشاط أسواق المال عاملاً أساسياً.

كما تساعد هذه البيانات والمعلومات على تطوير عمل السوق وربطه بالأسواق العالمية مما يعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي.

كما أن هذه البيانات تساعد على تطوير مؤشرات للاقتصاد الكلي تساعد على التنبؤ بتطور متغيرات الاقتصاد الكلي وتعطى إشارات عند تعرض السوق إلى أي من المخاطر الاستثمارية ذات الصلة المحلية أو الوافدة.

لماذا نشر البيانات؟

يعتبر نشر البيانات الاقتصادية بواسطة المؤسسات التي تنتجها ميزة تفضيلية تمتاز بها تلك المؤسسات عن غيرها خاصة إذا كان لتلك المؤسسة منهجية علمية واضحة في جمع ورصد ونشر تلك البيانات. مع تزايد وتيرة المخاطر الاستثمارية التي أصبحت تهدد الاستقرار المالي الدولي. اعتمدت بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي نوعين من الممارسة في نشر البيانات والمعلومات الاقتصادية والإحصائية ذلك عندما اعتمدت اللجنة الدولية للتمويل والنقد International Monetary and Finance Committee (IMFC) والتي تعتبر احد مؤسسات صندوق النقد الدولي، في أكتوبر 1995م منهج نشر البيانات الاقتصادية والمالية بواسطة الدول الأعضاء في الصندوق. جاء هذا القرار استجابة من اللجنة لأهمية البيانات الاقتصادية في رسم السياسة الاقتصادية للدولة وضرورة رصد حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول من جانب وبين القطاعات الاقتصادية من الجانب الآخر بالإضافة إلى التنبؤ وتفادي المخاطر الاستثمارية المترتبة على هذا الانتقال.

حتى تكون البيانات الإحصائية المنشورة ذات مدلول اقتصادي لابد من أن تتميز بالآتي:

1. **الشمول:** أن تغطي البيانات متغيرات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي بما يعزز من شفافية سياسة الاقتصاد الكلي للدولة.

2. **الجودة:** تكون البيانات على قدر عال من الجودة وذلك بإتباع منهج علمي واضح ومنطقي.

3. **التكامل والموضوعية:** أن تنال البيانات ثقة الجمهور ومستخدمي هذه البيانات.

4. **النشر:** أن يتم نشرها للمستخدمين كسلعة عامة تخدم أغراضاً محددة بأقل تكلفة.

لا بد للبيانات المنشورة من أن تعكس واقع القطاعات

الاقتصادية التالية:

أ- **القطاع الحقيقي:** تعكس بياناته الحسابات القومية وتندرج تحتها مستويات الأسعار والأرقام القياسية للمستهلك والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي وغير الصناعي بالإضافة إلى مستوى الاستخدام والأجور.

ب- **القطاع المالي:** ويشمل قطاع المالية العامة على أن تعكس بياناته عمليات الحكومة من خلال أداء الموازنة والدين العام.

ج- **القطاع النقدي:** يعكس بيانات الطلب على النقود، هوامش الأرباح، بيانات الأسواق المالية.

د- **القطاع الخارجي وميزان المدفوعات:** هذا القطاع يعكس بيانات أسعار الصرف ومستوى الاحتياطي الأجنبي وحجم التبادل التجاري.

هـ- **قطاع البيانات الديموغرافية:** هذه البيانات تعكس الخصائص السكانية من حيث العدد، التعليم، الصحة ومستويات الفقر.

هذا المنهج يساعد الدول الأعضاء على تحسين جودة قاعدة البيانات ويمكن الدول الأعضاء من إيجاد إطار إحصائي يساعد على تنويع هذه البيانات وتحسين مناهج جمعها. ويتكون هذا المنهج من نوعين للنشر الإحصائي:

أ) النظام العام لنشر البيانات:

General Data Dissemination System (GDDS)

ينبني هذا النظام على أربعة أبعاد متعلقة بالبيانات من حيث الشمول والتواتر والجودة والتكامل.

ب) النظام الخاص لنشر البيانات:

Special Data Dissemination System (SDDS)

هذا النظام إلزامي للدول التي تلجأ دائماً إلى الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية. حيث يطلب منها الإفصاح عن تفاصيل البيانات الاقتصادية والمالية بما في ذلك بيانات أسواق رأس المال الوطنية من حيث حجم التداول ومؤشرات اتجاه الاستثمار والقطاعات الاقتصادية المستفيدة وحجم الطلب على السيولة.

تجدر الإشارة إلى أن السودان انضم للنظام العام لنشر البيانات المعتمد لدى صندوق النقد الدولي في 19 أغسطس عام 2003م وبالرغم من أن الانضمام

طوعي إلا أنه يمثل التزاماً وطنياً من قبل السودان أمام المجتمع الدولي⁽¹⁾.

أسواق المال: أهميتها الاقتصادية وأدوات عملها:

يعرف السوق المالي بأنه الآلية التي يتم وضعها لتسهيل حركة العرض والطلب على الأموال المدخرة وذلك بغرض توظيفها في مشاريع استثمارية محددة ولتسهيل عملية الشراء والبيع للحصص الاستثمارية بعد ذلك.

تقوم أسواق رأس المال دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع نشط اقتصادياً وذلك من خلال تحويل المدخرات سواء كانت ملكاً لأفراد أو مؤسسات إلى استثمارات فعالة تساهم في رفع الناتج القومي وبالتالي رفع دخول الأفراد وتحسين مستوى المعيشة.

ولقد برز هذا الدور الريادي لأسواق رأس المال في السودان عقب سياسة التحرير الاقتصادي التي أعلنت من قبل السودان في بداية عقد التسعينات والتي تعتبر نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور الاقتصاد السوداني حيث فتحت هذه السياسة الباب أمام القطاع الخاص ليكون شريكاً في النشاط الاقتصادي للدولة عن طريق الإسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية عبر سوق رأس المال وسوق الأوراق المالية. كما أدت هذه السياسة إلى تحويل عدد كبير من شركات ومؤسسات القطاع العام إلى شركات مساهمة وبالتالي فسمح المجال بصورة أوسع أمام القطاع الخاص للمشاركة في مسيرة التنمية الاقتصادية. هذا التحول في السياسات الاقتصادية أملى ضرورة وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية نظراً لما تقدمه هذه الأسواق من خدمات. أهم هذه الخدمات التي تقدمها هذه الأسواق تشمل:

(1) توفير السيولة.

(2) تقليل مخاطر الاستثمار المالي وبالتالي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

(3) إيجاد أدوات مالية تتجه إليها مدخرات المؤسسات والأفراد.

(1) للمزيد من المعلومات حول النظام العام لنشر البيانات يمكن زيارة موقع صندوق النقد الدولي - صفحة السودان بالشبكة الدولية حسب العنوان الإلكتروني التالي : www.imf.org/external/country/sdn/index.htm

4) تخفيض إدارات الشركات على تحسين كفاءتها في الأداء والعمل على زيادة الأرباح وتشجيع الاستثمارات الرأسمالية في الاقتصاد القومي.

5) توفير فرص عمل جديدة الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستويات الدخل ومن ثم تسريع معدلات النمو الاقتصادي.

هذا بالإضافة لقيام أسواق رأس المال بدور أساسي في رسم سياسة الاقتصاد الكلى للدولة حيث أنها تمثل الآلية التي تربط حلقة الادخار والاستثمار بالنمو الاقتصادي.

تتسم هذه الأسواق بالتنوع والتعدد، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع فرعية لكل منها خصائصه، مؤسساته وأدواته، وتشمل هذه الأسواق الآتي:

1/ أسواق النقد: وهي الأسواق التي يتم فيها تداول الأصول قصيرة الأجل. وتتمثل وظيفتها في عقد الصفقات المالية بين الوحدات ذات العجز المالي المؤقت والوحدات ذات الفائض المالي المؤقت، وذلك من خلال تبادل الأصول قصيرة الأجل. أهم مؤسسات هذه الفئة تتضمن البنوك التجارية، بنوك الاستثمار والأعمال لأجل قصيرة والودائع لدى صناديق البريد.

2/ أسواق رأس المال: تشمل الأسواق التي تقوم بتجميع المدخرات والأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل وهذه بدورها تنقسم إلى مجموعتين:

أ) المجموعة المصرفية: تشمل المصارف المتخصصة للتمويل وبنوك الاستثمار الوطنية والعالمية.

ب) المجموعة غير المصرفية: وهذه تضم شركات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي وصناديق الادخار والتأمين.

3/ أسواق الأوراق المالية: تمثل مجال التعامل بالأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات العامة أو الخاصة في شكل أسهم وسندات ويمكن تقسيمها إلى الآتي:

أ- السوق الأولية: وهي سوق الإصدار ويتم التعامل فيها بالأوراق المالية لأول مرة عند إصدارها عن طريق الاكتتاب العام سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال.

ب- السوق الثانوية: تسمى سوق التداول حيث يتم فيها تداول الأوراق المالية بين مالكيها والمستثمرين الجدد الراغبين في شراء هذه الأوراق بعد إصدارها من خلال وسطاء في البورصة وبالتالي فإن البورصة تمثل الجهاز الذي يحدد سعر الأوراق المالية التي يتم تداولها ويمكن تمييز نوعين من أسواق التداول هما السوق المنظمة والسوق غير المنظمة.

ج- السوق الموازية: هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي تصدرها الشركات غير المدرجة في السوق المالي. كما يتم فيها تداول الأسهم وسندات الشركات المدرجة أسماؤها في البورصة لكن بحجم وبكميات أقل من نسبة التعامل المطلوبة ومحددة في السوق النظامية.

د- أسواق العقود المستقبلية: هذا النوع من الأسواق ظهر حديثاً وأصبح أكثر انتشاراً. وهي أسواق تتعامل بالأوراق المالية ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في المستقبل.

بناء على ما سبق يصبح السوق المالي مكان محدد تجتمع فيه رغبة المستثمرين في الحصول على الأموال لتمويل مشاريعهم مع رغبة المدخرين في توظيف أموالهم الأمر الذي يحقق السهولة في انتقال الأموال بين المدخرين والمستثمرين عن طريق عمليات بيع وشراء الأوراق المالية.

أدوات الأسواق المالية:

يوجد نوعين من الأدوات المالية التي تتعامل بها الأسواق المالية وهي أدوات مالية للتعامل في سوق النقد وأدوات مالية تستخدم لأغراض سوق رأس المال. الأدوات التي تستخدم في سوق النقد تشمل:

1) أذونات الخزانة وهي صكوك تصدرها الحكومة على أن يحصل مالك هذه الصكوك على عائد في تاريخ محدد وتصدر هذه الأذونات بتواريخ استحقاق مختلفة وتعتبر استثماراً ممتازاً ومؤقتاً للأموال المراد الاحتفاظ بها لمواجهة السيولة في المستقبل القريب وذلك للأسباب الآتية:

أ/ أذونات الحكومة خالية من المخاطر.

ب/ لها سوق مستمر فالتعاملون فيها على استعداد دائم لشرائها.

ج/ لا توجد مخاطر بانخفاض قيمتها.

(2) الأوراق التجارية. هذا النوع من الأدوات رائج في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

(3) شهادة الإيداع المصرفية القابلة للتداول وهي عبارة عن صك تصدره البنوك يثبت ملكية حامله لمبلغ محدد مودع لمدة معينة وبفائدة معلومة ويحتفظ حامله به حتى تاريخ الاستحقاق وفي هذه الحالة يظل متمتعاً بضمان البنك أو أن يقوم ببيعه عند الحاجة.

(4) القبولات المصرفية: هذه تعتبر من أقدم أدوات سوق النقد وقد نشأت في الأساس لخدمة حركة التجارة الدولية فهي أمر بالدفع يتضمن قيام البنك بالدفع بتاريخ محدد

النوع الثاني من الأدوات هي تلك التي تستخدم في سوق رأس المال وهذه تشمل:

أ/ الأسهم: تمثل الأسهم ملكية صاحبها في الشركات التي تقوم بإصدارها وبيعها في السوق عند التأسيس أو عندما تحتاج إلى تمويل إضافي لتمويل التوسعات الاستثمارية.

ب/ السندات: وهي عبارة عن شهادة دين يتعهد بموجبها المصدر بدفع قيمة القرض عند الاستحقاق بتاريخ معين بالإضافة إلى منحه مبالغ دورية تعبر عن فائدة معينة في فترة محددة. يعتبر السند مصدر تمويل طويل الأجل غالباً ما يلجأ إليه القطاع العام أو الشركات أو المؤسسات للحصول على احتياجاتها من خلال الاكتتاب العام عن طريق سوق الأوراق المالية.

يتضح مما ذكر أعلاه أن أسواق المال أصبحت آلية اقتصادية فعالة ذات وظائف متعددة وأدوات متنوعة لتلبية احتياجات مختلف أنماط المتعاملين معها. هذا الأمر يحتم أهمية الإصدارات التي تحوي إحصائيات وبيانات عن أنشطة هذه الأسواق. لأنه كلما تطور السوق ظهرت معه تحديات أكثر تطوراً وتعقيداً لذا وجب الاستقرار الجيد والتنبؤ الدقيق بسلوك متغيرات السوق.

شفافية وأغراض بيانات أسواق المال ودورها الاقتصادي: يقصد بالشفافية في بيانات أسواق المال الإعلان للجمهور المهتم بأسواق المال والمجتمع عن المعلومات الخاصة بالأوراق المالية خاصة وأمر البيع والشراء بهدف

تحقيق التوازن المطلوب بين جانبي العرض والطلب لتحديد سعر الورقة المالية. كما يقصد بالشفافية أيضاً الإعلان عن التداول خاصة المعلومات المتعلقة بالصفقات التي تعقد فعلاً من حيث الحجم والسعر وذلك بغرض تعريف المستثمرين والمحللين الاقتصاديين باتجاهات السوق. يوجد تعبير مرادف للشفافية ويعطى تعريفاً اشمل هو الإفصاح والذي يعرف بأنه الإعلان عن كل المعلومات المالية وغير المالية عن الشركات المساهمة وذلك بهدف مساعدة المستثمر على اتخاذ قراراته المتعلقة ببيع أو شراء أوراقه المالية وتقدير السعر المناسب لتلك الأوراق. سواء كان الإفصاح أو الشفافية فهما روح سوق الأوراق المالية المنظمة وركن أساسي من أركان نجاح وتطوير السوق ويساعد على دعم الثقة بين فئات المستثمرين.

تخدم البيانات والإحصاءات المنشورة بواسطة أسواق المال أغراضاً اقتصادية تأتي من أهمية هذه الأسواق بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الدولة. لا يمكن إغفال بيانات ومعلومات أسواق رأس المال ودورها في بلورة القرارات الاقتصادية خاصة تلك القرارات المتعلقة بوضع الأهداف الكمية لإطار الاقتصاد الكلي. الإفصاح عن المعلومات الإحصائية ذات المصادقية الاقتصادية يقود إلى التخصيص السليم للموارد التي تملكها الشركات ذات النشاط الاقتصادي في أسواق المال كما يؤدي إلى التخصيص السليم للموارد الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

تخدم البيانات الإحصائية الصادرة من أسواق المال عدة أغراض اقتصادية تعتمد على أهداف الجهة المستخدمة لتلك البيانات. للبيانات الصادرة من أسواق المال أهمية اقتصادية خاصة بالنسبة للجوانب التالية:

السياسة المالية

السياسة النقدية.

قطاع المستثمرين.

حتى تفي البيانات المنشورة بأغراضها الاقتصادية يجب أن تكون:

أ- شاملة وعلى قدر عال من الجودة ومتاحة لمتخذي القرار في الوقت المناسب.

ب- لها الخصائص الإحصائية التي تمكن من استخدامها في نماذج التنبؤ الاقتصادي.
ج- لها الخصائص التي تمكن من استخدامها للأغراض التصحيحية كما في نماذج Error Correction Models (ECM).

الأسواق المالية تعكس نشاطاً اقتصادياً بالغ التعقيد وذلك نابع من أنواع هذه الأسواق وأغراضها والأدوات المتعددة التي تستخدمها. لذا نجد أن كمية البيانات الإحصائية المتوفرة عن المؤسسات المشاركة في أسواق المال هي التي تساعد المهتمين بأمر السوق المالي من معرفة حجم السوق واتجاهات استثماراته وأهم القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار. في الآونة الأخيرة خاصة بعد موجة الانفتاح الاقتصادي والعولمة وازدياد حركة التبادل التجاري الإقليمية والتجارة البينية وما صاحبها من انتقال لرؤوس الأموال برزت الحاجة إلى البيانات الإحصائية والمعلومات الاقتصادية بصورة أكثر ضرورة.

وفي ما يلي إيجاز لأهمية هذه البيانات بالنسبة للسياسة المالية للدولة، السياسة النقدية وأهميتها بالنسبة لقطاع المستثمرين.

أولاً: السياسة المالية:

السياسة المالية جزء أساسي ومكون مهم لإطار الاقتصاد الكلي للدولة، فهي تعنى بتطوير وسائل مختلفة لتمويل الإنفاق وتحصيل الإيرادات من مختلف مصادرها بهدف تمويل شراء السلع والخدمات للقطاع العام واقتناء الأصول الغير مالية. كما ترسم السياسة المالية للدولة الخطوط العريضة للسياسة الجمركية والسياسة الضريبية. السياسة الضريبية للدولة تعد قاسماً مشتركاً ولها تأثيراً مباشراً على أسواق رأس المال. من هنا تنبع أهمية البيانات الإحصائية لسوق رأس المال وما يصاحبها من معلومات بالنسبة للسياسة المالية للدولة. ويجب أن تعكس السياسة المالية استجابة أسواق رأس المال للسياسات المعلنة وما هو أثر السياسة المعلنة على التوازن بين العرض والطلب في سوق الأوراق المالية. هذا من جانب ومن الجانب الآخر هل تعكس السياسة

المالية للدولة تطورات السوق؟ على سبيل المثال فإن فرض ضرائب جديدة من شأنه أن يؤدي إلى خفض القيمة الحقيقية لأسهم الشركات والمؤسسات المتعاملة في أسواق رأس المال وذلك عن طريق خفض ربحية هذه المؤسسات. كما أن خفض الضرائب يمكن هذه الشركات من تحقيق أرباح تساعد على تقوية المركز المالي لها الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات. لكن في المقابل تخفيض الضرائب يؤدي إلى تدنى حصة الإيرادات العامة للدولة مما يترتب عليه اللجوء إلى تمويل العجز عبر الاستدانة من النظام المصرفي أو من مصادر أخرى بما فيها أسواق رأس المال.

من هذا المنطلق يلاحظ أن الإحصاءات التي توفرها أسواق رؤوس الأموال تخدم أغراضاً أساسية عند وضع السياسة المالية للدولة، فهي تساعد على معرفة حجم التمويل الذي من الممكن أن تساهم به أسواق رأس المال والذي على ضوءه تعرف الدولة حجم التدفقات وتخصيص استخداماتها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بصورة تمكنها من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ثانياً: السياسة النقدية:

يضع البنك المركزي السياسة النقدية ويسعى إلى تطوير عدد من الآليات والأدوات التي تعينه على تحقيق الأهداف الكلية للسياسة النقدية والمتمثلة في ضبط عرض النقود وإدارة السيولة في الاقتصاد والإشراف العام على حركة التبادل والتمويل في السوق المالي. هذا الدور يعزز العلاقة بين السياسة النقدية وأداء أسواق المال وأسعار الأسهم. أوضحت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين الزيادة في عرض النقود والنشاط الاقتصادي كما يرى البعض وجود علاقة عكسية من وجهة نظر أن الزيادة في عرض النقود تقود إلى ارتفاع مستويات الأسعار مما يبطئ بالنمو الاقتصادي. رغم الاختلاف بين الرأيين إلا أنه يتضح وجود علاقة اقتصادية قوية بين أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي وسلوك متغيرات أسواق المال.

تقوم وزارة المالية والاقتصاد الوطني باستخدام هذه البيانات في تقييم وتحليل أداء الاقتصاد الكلى ومن ثم نشر هذا التحليل تحت مسمى العرض الاقتصادي السنوي الذي يعتمد على المتغيرات السنوية لسوق المال. تبرز البيانات والإحصاءات إسهام أسواق المال في توفير التمويل قصير وطويل الأجل كما تعكس البيانات الدور الذي يقوم به سوق الأوراق المالية في إشرافه على الإصدارات والتداول في الأوراق المالية. بالنظر إلى النموذج (أ) والوارد في العرض الاقتصادي للعام 2003م والصادر من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، نجد أنه يرصد البيانات الإحصائية الواردة من سوق الخرطوم للأوراق المالية التي تعكس حجم التداول في السوق النظامية في شكل (Panel Data) تمزج بين السلاسل الزمنية والبيانات المتقاطعة بالنسبة لعدد الأسهم، حجم التداول وعدد العقود المنفذة موزعة على قطاعات البنوك، التأمين، التجاري، الصناعي، الزراعي، صناديق الاستثمار، قطاع شهادات المشاركة وبعض القطاعات الأخرى التي تشتمل على القطاعات الخدمية خاصة النقل والاتصالات. هذه البيانات بهذا الشكل تساعد وزارة المالية والاقتصاد الوطني على وضع إطار الاقتصاد الكلى ومن ثم تساعد على إعداد الموازنة العامة للدولة خاصة في ما يتعلق بحجم التمويل المتوقع أن يساهم به القطاع الخاص.

وبعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي سعت السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمثلت في انتهاج سياسة ترشيد الطلب الكلى والتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يحقق الاستقرار للاقتصاد السوداني. لذلك توجه البنك المركزي برسم السياسة النقدية والتمويلية لتنمية القطاعات الإنتاجية وأكد اهتمامه بالمؤسسات التمويلية غير المصرفية كسوق التامين وسوق الأوراق المالية. سلوك متغيرات أسواق المال ذات أهمية اقتصادية وإحصائية بالنسبة للبنك المركزي، فبواسطتها يتمكن من التنبؤ برصد اتجاه هذه المتغيرات وبالتالي رصد حركة التمويل بين الانكماش والتوسع، مما يجعل البنك المركزي التقرير حول الحد الأمثل للسيولة والمتطلبات التمويلية في المدى القصير والمتوسط. كما يتمكن من ربط هذه المتغيرات بالمستوى العام للأسعار ودرجة الانفتاح الخارجي. من واقع نشر بيانات أسواق المال في السودان يلاحظ أن هنالك تداولاً محدوداً لهذه البيانات. كما أن تفاصيل هذه البيانات تختلف حسب أسلوب النشر الذي تتبعه كل مؤسسة على حده. وأيضاً يلاحظ أن وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان المركزي يستخدمان وينشران ما يرد إليهما من بيانات إحصائية عن أسواق المال سواء من سوق الخرطوم للأوراق المالية أو شركة السودان للخدمات المالية.

نموذج (أ): حجم التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية في 2003م

القطاع	عدد الشهادات	حجم التداول	العقود المنفذة
البنوك	89700228	297002281	364
التأمين	403	112856	4
التجاري	79028801	194594202	300
الصناعي	54397	1617496	18
الزراعي	0.0	0.0	0.0
صناديق الاستثمار	00	741385825	369
الشهادات	00	6266271807	1068
أخرى	4184394	13236396147	986
الجملة	9745456714	24410401143	3109

المصدر: بتصرف من العرض الاقتصادي 2003م - وزارة المالية والاقتصاد الوطني

النموذج فإنه يوضح صورة مختصرة عن نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية ولا يعطى بيانات كافية تساعد على التنبؤ واستقراء الأحداث.

ثانياً: النشرة الاقتصادية:

هذه النشرة تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي وتحتوى على العديد من متغيرات القطاع النقدي والقطاع الحقيقي مثل موقف الودائع المصرفية، موقف السيولة، معدل التضخم، سعر الصرف، كما أنها ترصد موقف التعامل في الأوراق المالية، والأسهم المتداولة من حيث العدد والحجم، كما ترصد التداول في صكوك الاستثمار. تستخدم البيانات الإحصائية الواردة في هذه النشرة في الرصد الشهري لحركة أسواق المال والنشاط الشهري للتداول في الأسواق المالية. تعتبر هذه النشرة نموذجاً متطوراً لنشر بيانات الأسواق وتساعد على التحليل الاقتصادي بما في ذلك التنبؤ بسلوك المتغيرات المرصودة خاصة في المدى القصير.

هل من دور للبنك المركزي في تطوير أسواق رأس المال؟

يلعب البنك المركزي دوراً حيوياً في تطوير أسواق رأس المال وسوق الأوراق المالية وذلك من خلال وظيفته كمسئول عن إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة النقدية والسياسة التمويلية للاقتصاد الوطني. فهو يساهم بدور حيوي في ضمان سلامة أداء أسواق المال كما أن

لكن هذه البيانات المنشورة في العرض الاقتصادي لا تساعد على تحليل الأسواق من حيث تقييم الأسهم أو التنبؤ بالأرباح أو رصد المخاطر الاستثمارية ووضع التدابير اللازمة لتفاديها خاصة إذا كان الهدف هو الوقوف على حركة السوق في المدى القصير.

من واقع مطبوعات بنك السودان يمكننا رصد نوعين من مواقع استخدام بيانات أسواق المال:

أولاً: التقرير السنوي لبنك السودان:

يستخدم بنك السودان البيانات الإحصائية الواردة من أسواق الأموال في إعداد التقرير السنوي للبنك والذي يرصد ويحلل الأداء السنوي للاقتصاد السوداني من منظور بنك السودان. هذا التقرير في مجمله يرصد أداء السياسة النقدية والتمويلية والتطورات في ميزان المدفوعات، سعر الصرف، تطور الجهاز المصرفي وحركة أسواق رأس المال المحلية. يستخدم التقرير نفس البيانات التي تستخدمها وزارة المالية والاقتصاد الوطني بل يزيد عليها في انه يرصد زيادة ونقصان الشركات المسجلة في السوق النظامي. كما يرصد التقرير البيانات الواردة من شركة السودان للخدمات المالية في ما يختص ببيع وشراء شهادات المشاركة المختلفة والعائد عليها.

النموذج (ب) يعكس حجم التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال عام 2006م. كما هو واضح من

نموذج (ب): حجم التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية في 2006م

القطاع	عدد الأسهم	حجم التداول	العقود المنفذة	عدد الشركات المسجلة
البنوك	7146344.6	9738.3	809	19
التأمين	1.8	0.6	5	8
التجاري	316016.1	2231.3	248	8
الصناعي	28036.3	5701.4	88	2
الزراعي	0.0	0.0	0.0	2
صناديق الاستثمار	1433.4	12016.7	338	0
الشهادات	1472.4	79990.2	2579	0
أخرى	74477.1	97726.9	1775	13
الجملة	7567782.0	206805.4	5842	52

المصدر: بتصرف من التقرير السنوي لبنك السودان (2006)

السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ عليه وتقييم آفاق التضخم بدقة مع الأخذ في الاعتبار أسباب الضغوط التضخمية الناتجة عن ضيق أسواق السلع والخدمات الأساسية أو ناجمة عن تصاعد أسعار النفط والمواد الغذائية أو مشاكل هيكلية أخرى تعيق النمو الاقتصادي.

من الممكن أن يقوم البنك المركزي بدورا آخرًا أساسيًا وذلك بإعطاء بعض الاهتمام بتطوير الادخار القومي وضبط المالية العامة بإحراز تقدم في الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات دعم الطلب المحلي بالإضافة إلى زيادة مرونة أسعار الصرف. وبالتالي يكون قد ساهم في تطوير أسواق المال.

قطاع المستثمرين:

يعتبر هذا القطاع مهم جداً بالنسبة لحركة ونشاط أسواق المال. كما يعتبر قطاعاً شديداً التأثير بما يجري في السوق المالي فهو يرصد حركة الأسهم مثلاً بشكل دقيق ويرصد أي معلومة تصدر عن السوق تساعد على اتخاذ قراراته الاستثمارية.

البيانات التي تصدر من أسواق المال تخدم أغراضاً اقتصادية مهمة بالنسبة لقطاع المستثمرين. حيث تساعد هذا القطاع في بلورة قراراته الاستثمارية من حيث الحجم والتنوع. حتى تكون الإحصاءات ذات مردود اقتصادي لدى المستثمر يتوقع أن تكون تلك البيانات والإحصاءات:

1/ فورية وتتم عند حدوث المعلومة وبأسرع زمن ممكن.

2/ كلما زادت البيانات وتنوعت كلما زادت من فعاليتها في ترشيد قرارات الاستثمار لديه.

3/ كلما اشتملت البيانات على سلاسل زمنية كلما زادت من مقدرة المستثمرين من استقراء أداء الشركات والمقارنة بينها.

4/ متعددة وتصدر في أوقات محددة خلال العام. وتحتوي على معلومات أكثر واقعية وبالتالي تكون أكثر ملائمة لخدمة أهداف المستثمرين.

نظراً لوجود أسواق مالية متطورة ومتقدمة وذات تاريخ

طويل في العمل المالي على المستوى الدولي وللوفاء بحاجات المستثمرين من المعلومات المطلوبة لترشيد قراراتهم فإن المعلومات التي تنشر في هذه الدول المتقدمة عادة ما تكون غزيرة وأكثر إفصاحاً. هنالك أمثلة كثيرة من هذا النوع من الجهات العالمية التي تلبى حاجة المستثمرين بالمعلومات. على سبيل المثال يمكن ذكر مؤسسة داو جونز Dow Jones وصحيفة الفاينانشيال تايمز Financial Times.

لمؤسسة داو جونز نموذج للمعلومات التي يجب أن تحتويها التقارير المالية للمؤسسات التابعة لها ومن أهم هذه المعلومات ما يلي:

1- قيمة المبيعات الصافية.

2- الدخل الصافي.

3- القيمة الدفترية للأسهم.

4- مضاعف السهم ويقصد به قيمة السهم مقسومة على ربح السهم.

5- معدل النمو في قيمة السهم.

6- معدل العائد على السهم.

7- القيمة السوقية للسهم.

8- أعلى وأقل قيمة للسهم خلال أسابيع السنة.

9- القيمة السوقية لأسهم الشركة وتعتبر عن القيمة الحقيقية لثروة الشركة.

أما صحيفة الفاينانشيال تايمز وهى صحيفة متخصصة في المملكة المتحدة فتقوم بنشر أحدث البيانات المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية بلندن والأسواق العالمية وذلك بصورة يومية وعلى مدار الساعة. أهم ما تنشره من معلومات ما يلي:

1. سعر السهم لحظة الإقفال في اليوم السابق.

2. سعر السهم خلال الثلاثة أيام السابقة على اليوم السابق.

3. معدل التغير اليومي في سعر السهم.

4. سعر السهم في العام السابق.

5. معدل التوزيعات على السهم.

6. معدل أرباح كل سهم.

7. نسبة سعر السهم إلى نصيبه من الأرباح.

8. عدد الأسهم التي لم يحصل أصحابها على توزيعات ومجموع مستحقاتهم من الأرباح. يلاحظ في المثالين السابقين أن المستثمر متاح له كل المعلومات أو معظم المعلومات التي يحتاج إليها عند بلورة قراره الاستثماري.

الخاتمة والتوصيات:

يتضح مما سبق جلياً الدور الاقتصادي الهام الذي تقوم به البيانات والإحصاءات الصادرة من أسواق المال. وتستخدم هذه البيانات والإحصاءات في رسم سياسة الاقتصاد الكلي للدولة خاصة في جانب التمويل وضبط السيولة. كما تساعد هذه البيانات على قراءة واقع السوق ورصد ديناميكية تطوره ما بين التوسع والانكماش بالإضافة إلى أنها تساعد على قراءة المخاطر الاستثمارية المتعلقة بحركة رؤوس الأموال والعمل على وضع التدابير اللازمة لاحتوائها. وتبرز البيانات الإحصائية دور القطاع الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد بما يساعد على استغلالها وتوظيفها لتحقيق أهداف البرامج الاقتصادية.

توصى الورقة ب التوصيات التالية والتي من المتوقع أن تساهم في تنمية وتطوير ورفع كفاءة أسواق المال في السودان:

العمل على تطوير نشر بيانات أسواق المال لأهميتها الاقتصادية بالنسبة للقطاع العام والخاص.

السعي للاستفادة من منهج النظام العام لنشر البيانات حتى تتكامل قاعدة بيانات القطاع العام مع القطاع الخاص وفق نظام دولي يساعد على تطوير منهجيات رصد ونشر البيانات الإحصائية.

إقامة حلقات نقاش تهدف إلى سد النقص في البيانات الصادرة عن أسواق المال وبحث سبل تطوير البيانات المتوفرة حالياً.

الاهتمام بنشر البيانات التي تزيد وتعزز من ثقة المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

تشجيع الشركات التي تتداول أسهمها على ضرورة نشر بياناتها المالية وأي معلومات أخرى تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين: على سبيل المثال

أهم المعلومات الضرورية تشمل الكميات المتداولة من الأسهم على مدى معين ومضاعف السهم وربح السهم وذلك خلال عدد من الفترات بالإضافة إلى تعاملات كبار المستثمرين والأداء المتوقع للمؤسسة خلال الفترة القادمة.

إتباع وتيرة زمنية معينة لنشر البيانات الإحصائية حتى تكون أكثر ملائمة لترشيد قرارات المستثمر. ضرورة التنسيق بين كل المؤسسات التي تعمل في أسواق المال في رصد وجميع ونشر البيانات بشكل متكامل وشامل.

الاستفادة من تجارب بعض المؤسسات الدولية في تطوير المؤشرات الاقتصادية الخاصة بأسواق المال المحلية.

المراجع:

1. بنك السودان المركزي. النشرة الاقتصادية، العدد 2008/2، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، الخرطوم - السودان.
2. بنك السودان المركزي. «2006» التقرير السنوي رقم 46، صالحاني- دمشق - الجمهورية العربية السورية.
3. زيود، لطيف وآخرون. «2007»، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد 2007/1.
4. شيخ موسى، عبد الوهاب عثمان، «2001» منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الطبعة الأولى، مطابع السودان للعملة - الخرطوم.
5. فداء، محمد بهجت، «2005»، دور مهنة المحاسبة والمراجعة في أسواق المال في دول الخليج، الملتقى الثاني لمكاتب المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- الكويت.
6. محمد متولي، عصام الدين، «2006»، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال في مصر والسودان، الإسراء للطباعة، جمهورية مصر العربية.
7. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، «2003» العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان.
8. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، «2005»، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2000 - 2004م.
9. مواقع في الشبكة الدولية:

www.khartoumstock.com

www.sudani.com/dir/sudan-financial-services

مقدمة:

تطورت صناعة التمويل الأصغر على النطاق العالمي خلال السنوات الماضية بشكل سريع لتتجاوز مفهوم النظرة المحدودة لها كقروض صغيرة ليصبح مفهوماً أكثر شمولية يضم حزمة من الخدمات المالية وغير المالية المقدمة للفقراء الناشطين اقتصادياً. وقد كانت بدايات تجربة القروض الصغرى في بنغلاديش والبرازيل منذ نحو ثلاثين عاماً وقد نال التمويل الأصغر اهتماماً كبيراً في ثمانينيات القرن الماضي، وترجع بداياته في السودان الي الممارسات التقليدية والعرفية التي يتميز بها المجتمع السوداني، ويتمثل ذلك في الصندوق والختة والجمعية والشيل والدين... الخ.

ماهية ومفهوم التمويل الأصغر:

ليس هناك تعريف موحد للتمويل الأصغر ولكنه يعتمد أساساً علي عدة خصائص تشمل حجم القروض، المستهدفين، نوع المشروعات ومستوي إدارتها والخدمات المالية التي يتم تقديمها.

يمكن تعريف التمويل الأصغر بأنه برنامج يهتم بتقديم التمويل للمستهدفين من الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود وصغار المنتجين الذين ليست لديهم إمكانية للوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية والخدمات

قراءة حول وحدة التمويل الأصغر في السودان.. الواقع والتحديات

حميدة محمد حماد
وحدة التمويل الأصغر



2005/01/01

الأنشطة الاقتصادية الريفية والحضرية. وقد جاء تعريف التمويل الأصغر بموجهات استراتيجية التمويل الأصغر التي تبنتها وحدة التمويل الأصغر بأنه «توفير الخدمات المالية والمصرفية وهي في المقام الأول للعملاء من الفقراء النشطين اقتصادياً غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية. ونعني به التمويل الأقل من أو الذي يساوي عشرة ألف جنيه في المرحلة الأولى».

المالية المختلفة، وذلك لتمويل المشروعات المدرة للدخل وتوفير خدمات أخرى مثل «الإدخار».

ويعتبر التمويل الأصغر آلية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك بزيادة إمكانيات ذوي الدخل المحدود والمنخفض في الحصول على الخدمات من مؤسسات التمويل والأوعية الادخارية التي تقدم التمويل، التأمين والتحويلات المالية، وأي خدمات أخرى رسمية، مما يمكنهم من الاستهلاك والاستثمار في

عملاء التمويل الأصغر:

إن عملاء/زبائن التمويل الأصغر هم في العادة من ذوى الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية. وهم غالباً من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الأحيان - من منازلهم. وفي المناطق الريفية يكون عميل/زبون التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو من يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل

إعداد وبيع المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة. أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين، والباعة المتجولين وغيرهم.

إن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقروالذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبياً. والجدير بالذكر أن الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية مرتبط ارتباطاً مباشراً بحجم دخل الفرد، فكلما ازداد



فقر الفرد ضعف الأمل في إمكانية وصوله إلى هذه المؤسسات الرسمية.

وعرفت موجهات إستراتيجية التمويل الأصغر عملاء التمويل الأصغر بأنهم «الفقراء النشطين اقتصادياً» غير المعوزين، والفقراء المهمشين الذين يعملون في وظائف متدنية الأجر المستبعدين من النظام المالي الرسمي».

كما ورد تعريف عميل التمويل الأصغر بلائحة شروط الترخيص لمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر للعام 2006م بأنه «الشخص الذي يمتلك دخل شهري لا يزيد عن ضعف الدخل الشهري لكل شخص في السودان أو إجمالي أصول الحد الأدنى للأجور أيهما أكبر وله إجمالي أصول منتجة بخلاف تكلفة الأراضي لا يزيد عن عشرة الف جنية سوداني، ولا يكون عاملاً نظامياً في أي مؤسسة ولا يقل عمره عن 18 أويزيد عن 60 سنة».

مميزات خدمات التمويل الأصغر :

تتميز خدمات التمويل الأصغر المقدمة من بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر عن غيرها من المؤسسات المالية بالآتي:

1. تقديمها لخدمات التمويل بأبسط الطرق خاصة فيما يتعلق بالضمانات المصاحبة والمتمثلة في (الضمان الجماعي، ضمان الشيوخ وزعماء القبائل، وضمان المقتنيات الثمينة مثل الذهب).

2. تحقيق أعلى معدلات للاسترداد وذلك من خلال استخدام الضغوط الاجتماعية والوعود بتكرار منح القرض لضمان الالتزام بالسداد.

3. تحفيز العاملين لضمان فعالية المتابعة والتحصيل.

نشأة وحدة التمويل الأصغر:

اعترافاً بالدور الذي يمكن ان يلعبه قطاع التمويل الأصغر في التنمية الإقتصادية فقد تبني بنك السودان المركزي في العام 2005 مبادرة بإعداد رؤية إستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر. وقد تم إسناد هذه الرؤية الإستراتيجية الي وضع خطة عمل واضحة لكافة الجهات ذات الصلة بتطوير القطاع. وقد أوصت الرؤية بشدة علي ضرورة إنشاء إدارة أو وحدة مركزية للتمويل الأصغر داخل البنك المركزي لتكون مسؤولة عن الإعداد والإشراف علي السياسات الداعمة لأعمال التمويل الأصغر متسقة مع الموجهات القانونية والتشريعية القائمة، وتختص الإدارة أو الوحدة بالقيام بدور البنك المركزي في قضايا التمويل الأصغر. ويجب أن تكون لهذه الوحدة موجهات وخطة عمل واضحة تتضمن المهام والخدمات التي ستقدمها ولابد للبنك المركزي من توفير الموارد والكوادر اللازمة لها وذلك حتي تتمكن من تنفيذ موجهاتها. وقد نصت الإستراتيجية علي أن هذه الوحدة

ستفيد الصناعة من خلال الآتي:

1/ إنشاء حد أدنى للأداء لمؤسسات التمويل الأصغر ليعترف بها بنك السودان المركزي.

2/ إنشاء قاعدة بيانات لمقدمي خدمات التمويل الأصغر، والتغطية الجغرافية، ونوع الخدمات التي يقدمونها، ومعدلات اختراق السوق متى ما انطبق ذلك.

3/ تطوير المنتج من خلال بحوث السوق المتخصصة، ومسوحات رضا العميل، التي تهدف للتنبؤ بالطلب النشط والتحويلات في هذا الطلب.

4/ إنشاء متطلبات كتابة التقارير (أداء المحفظة والقوائم المالية) والتي تتطابق مع أفضل الممارسات العالمية.

5/ مساعدة مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة في الوصول الي أموال من خلال إتفاقيات بأسس تجارية.

6/ المساعدة في بناء القدرات من خلال تبادل المعلومات والمشاركة في أوجه النشاط المختلفة والمساندة بغرض تبادل الخبرات.

7/ المساعدة في إيجاد منظمة تنظيم ذاتي في فترة زمنية محددة.

وفي يناير 2007 قامت وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، وقد منحت خصوصية هيكلية بأن تمت تبعيتها للسيد/ المحافظ وتخضع للإشراف المباشر للسيد/ مساعد المحافظ لقطاع المؤسسات المالية والنظم،

وتهدف إلى تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر من خلال الإطلاع بالمهام الآتية:

1. تطوير السياسات والأطر الرقابية، ومراجعة القوانين ووضع ضوابط ولوائح لعمل مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.

2. تشجيع قيام مصارف ومؤسسات تمويل أصغر وتقديم كافة أوجه الدعم الفني، والمالي المتمثل في تقديم التمويل والمساهمة الرأسمالية في رؤوس أموالها.

3. تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات لمقدمي الخدمات في مؤسسات التمويل الأصغر، والمستفيدين.

4. الترويج ورفع الوعي بمفاهيم التمويل الأصغر من خلال الوسائط الإعلامية المختلفة.

5. التنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة من إدارات حكومية ووزارات وهيئات، والعمل علي تفعيل دور الشبكات والمنظمات العاملة في التمويل الأصغر.

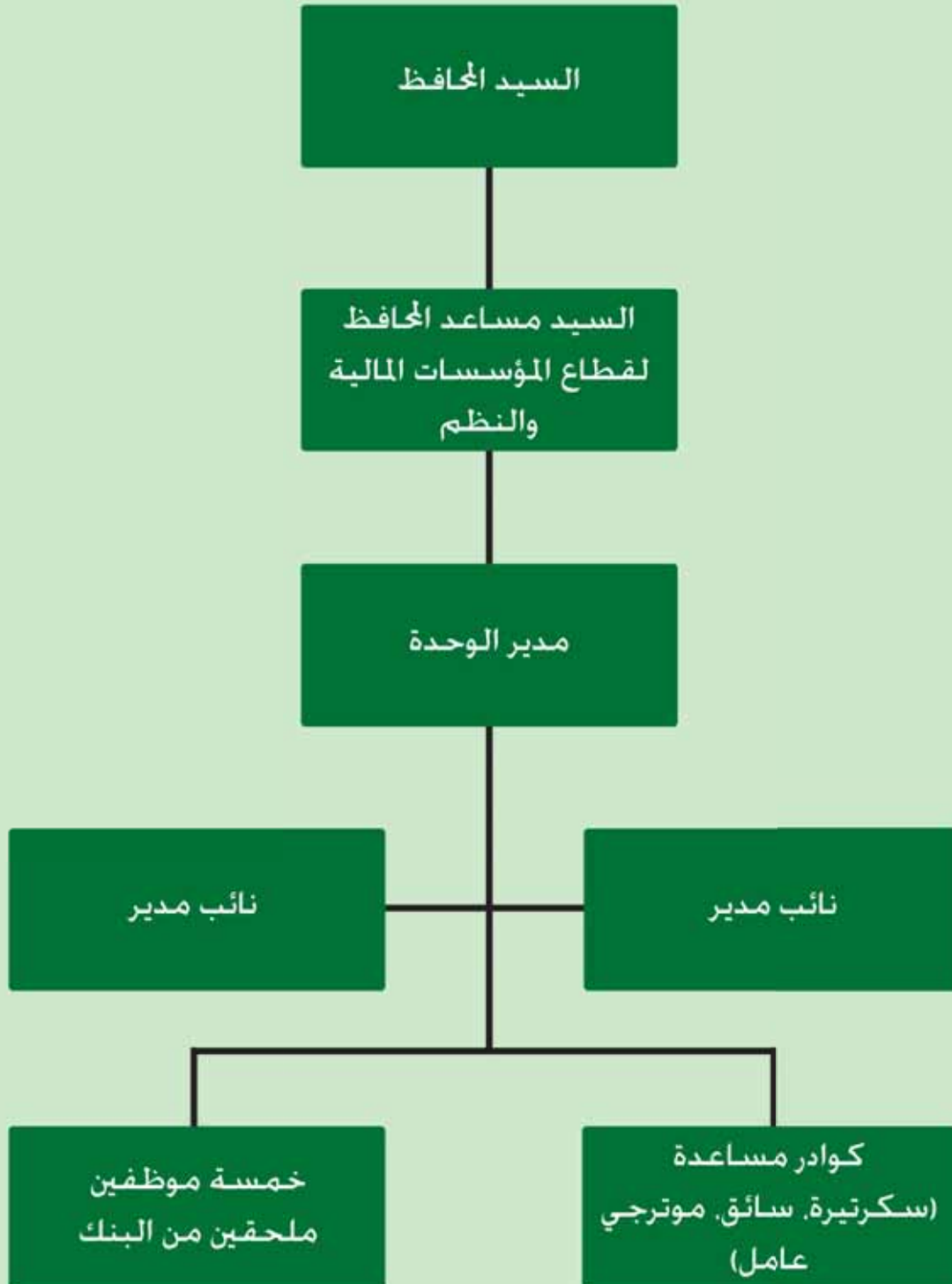
الموارد المالية المتاحة لعمل الوحدة:

قامت الوحدة بتنفيذ خطة العامين 2007-2009 بدعم مبدئي قدره 40 مليون دولار للعام 2007 ومثله للعام 2008، مقدم من وزارة المالية وبنك السودان المركزي.

الهيكل التنظيمي للوحدة:

قامت وحدة التمويل الأصغر بتصميم هيكلها التنظيمي وفقاً للمخطط التالي:

الهيكل التنظيمي لوحدة التمويل الأصغر
ببنك السودان المركزي



البرنامج التجريبي:

قامت الوحدة بتبني مشروع تجريبي وذلك بإختيار عدد 8 مصارف (مصرف المزارع التجاري، البنك الزراعي السوداني، بنك العمال الوطني، بنك التنمية التعاوني الإسلامي، مصرف التنمية الصناعية، بنك الثروة الحيوانية، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك العقاري التجاري) إضافة الي مؤسسة التنمية الإجتماعية، وذلك وفق معايير محددة، وقد قامت الوحدة بالدخول في شراكات مع هذه البنوك تمثلت في تقديم التمويل لها، أيضا هنالك شراكة لبناء قدرات منسوبي هذه المصارف.

وقد زاولت الوحدة مهامها وفق لما جاء في خطتها الإستراتيجية، وفيما يلي استعراض لما تم تنفيذه علي كافة الأطر:

1. في جانب السياسات والرقابة والإشراف على قطاع التمويل الأصغر:

* تضمنت سياسة العام 2008 إلزام المصارف بتخصيص نسبة 12% من محافظتها التمويلية كحد أدني وفي أي وقت لقطاع التمويل الأصغر، علي أن يتم تخصيص 70% من الموارد المخصصة للتمويل الريفي و30% لتمويل النساء علي أقل تقدير.

* إصدار موجهات التمويل الأصغر للمصارف.

- * تمت صياغة إطار رقابي لعمل المصارف العاملة في التمويل الأصغر.
- * إصدار لائحة شروط الترخيص لمؤسسات ومصارف التمويل الأصغر.
- * إصدار منشور الضمانات غير التقليدية المصاحبة لعمليات التمويل الأصغر.
- * إصدار منشور الإعفاءات من الرسوم والضرائب.
- * إصدار منشور استثناء عملاء التمويل الأصغر من دمغة إتحاد أصحاب العمل.
- هذا بالإضافة إلى استكمال الجوانب الآتية:-
- * اعتماد وثيقة شيكان لتأمين عمليات التمويل الأصغر.
- * تصميم نظام للرواج الإلكتروني للمصارف خاص بعمليات التمويل الأصغر وربطه بالوحدة.
- * تصميم المرشد الإيضاحي لعمل المصارف.
- * بالتزامن مع وزارة الشؤون الإنسانية ومفوضية العون الإنساني تم تعديل ضوابط عمل المنظمات الطوعية ليسمح لها بتقديم خدمات التمويل الأصغر للمستفيدين علي أن يتم ذلك بإشراف البنك المركزي.
- * تبني دراسة الرسوم والحبايات المفروضة علي عملاء التمويل الأصغر.

2. في جانب التمويل والمساهمات الرأسمالية:

عملت وحدة التمويل الأصغر علي تبني البرنامج التجريبي ومن ثم قامت بالدخول في شراكة حيث تم تقديم التمويل لعدد 8 بنوك إضافة الي مؤسسة التنمية الاجتماعية. وبلغ إجمالي التمويل حوالي 115.000.000 جنيه وعدد المستفيدين 23,668 بنسبة تنفيذ بلغت 71%.

وبلغت جملة المساهمات الرأسمالية 35,000,000 جنيه في بنك الأسرة.

3. في جانب التدريب وبناء القدرات، ورفع الوعي:

نظمت الوحدة عدداً من البرامج التدريبية الداخلية في المجال قيد النظر للجهات المستهدفة. وقد استعانت بخبراء أجانب في تجربة فرانكفورت الألمانية. كما شارك موظفو ومؤسسات التمويل الأصغر في عدد من الدورات التدريبية وورش العمل الخارجية.

4. في جانب رفع الوعي: الورش:

* أقامت وحدة التمويل الأصغر خلال العام 2008 عدد من الورش التعريفية على النطاق المحلي والولائي، وذلك بالتعاون مع فروع بنك السودان وحكومة عدد من الولايات شملت

كل من ولاية الجزيرة - مدني، وولاية نهر النيل - عطبرة، وولاية القضارف، وولاية شمال كردفان - الأبيض، وولاية البحر الأحمر - بورتسودان وقد هدفت هذه الورش الي إعلان المشروع ورفع الوعي والتنوير بالتمويل الأصغر.

* في الفترة من 12-14/11/2008 عقد المنتدى التشاوري الأول حول التمويل الأصغر برعاية البنك المركزي (وحدة التمويل الأصغر) والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإيفاد وشركة زين للاتصالات، وقد حضره مايزيد عن 300 شخص من مختلف الجهات المحلية والعالمية ذات الصلة، حيث كان تمثيل الدول الأجنبية بمايزيد عن 150 شخص.

* شاركت الوحدة بعدد من الأوراق في كل المنابر التي إهتمت بتطوير صناعة التمويل الأصغر ومن بينها، منسقية الخدمة الوطنية ومشاريع إستقرار الشباب بالإتحاد الوطني للشباب السوداني.

المنتديات:

عملت وحدة التمويل الأصغر علي إقامة منتدى شهري وذلك من يوليو 2007 وحتى الآن، وذلك بهدف مناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالتمويل الأصغر، وقد تم تنظيم 15 منتدى شهري يمكن حصرها في الجدول الآتي:

رقم	التاريخ	الموضوع	مقدم الورقة	الجهة
1	2007/7	التمويل الأصغر وإمكانية التطبيق	د.أبوبكر إبراهيم حسين	جامعة الخرطوم
2	2007/8	التحول الي مؤسسات تمويل أصغر	د.جعفر فرح	مؤسسة التنمية الاجتماعية
3	2007/9	التأمين الأصغر	عمر الفاروق	شركة شيكان للتأمين
4	2007/10	مؤسسة ضمان التمويل الأصغر والدور الذي تلعبه في تطوير خدمات التمويل الأصغر	د. محمد خيرى فقير	خبير تمويل أصغر
5	2007/11	كيفية التعرف علي العملاء المحتملين، وتوسيع نطاق الإنتشار	د. مصطفى جمال الدين أبوكساوي	خبير تمويل أصغر
6	2008/1	تكلفة التمويل وأثرها علي سلوك المصارف في تقديم التمويل الأصغر	د. عصام محمد علي الليثي	أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية
7	2008/2	تمويل الصناعات الصغيرة	مأمون مكاي الحاج	الإتحاد الحرفي التعاوني
8	2008/3	إدارة التمويل الأصغر	د. إصلاح حسن العوض	مشروع الخريج المنتج
9	2008/4	مقومات الجمعيات الأهلية والمنظمات الطوعية لإدارة وتنفيذ التمويل الأصغر	محمد عثمان صالح الحبر	جمعية الإدخار والإئتمان
10	2008/5	خيارات الجهاز المصرفي لتنفيذ نسبة الـ 12% من محافظتها التمويلية للتمويل الأصغر	إشراق ضرار	وحدة التمويل الأصغر
11	2008/6	التحديات والفرص للاستثمار في التمويل الأصغر	د. زياد الرفاعي	مؤسسة تمويلكم - الأردن
12	2008/7	صيغة الإجارة كالية فعالة لإنفاذ عمليات التمويل الأصغر	د. التجاني عبد القادر	إدارة الصكوك الحكومية - وزارة المالية والاقتصاد الوطني
13	2008/8	إستراتيجية تسويق الخدمات المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر	أحمد عيسى رجب	خبير مالي
14	2008/9	الميزانيات الحساسة بالنوع الإجتماعي وارتباطها بالمشروعات النسوية الصغيرة	د. وداد علي عبد الرحمن	جامعة الأحفاد
15	2008/10	التعاونيات وسيلة مثلي لإستغلال التمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر	محمد الفاخ العتيبي	خبير تعاونيات



البرامج الإذاعية:

تعاقدت الوحدة مع إذاعة خرطوم أف أم الاقتصادية في يوليو 2007 - يوليو 2008 وقدمت من خلال برنامج «سباق المشاريع» عدد من الحلقات - بمعدل حلقة أسبوعياً - هدفت إلى تعريف المجتمع بالتمويل الأصغر وأهميته في مكافحة الفقر والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وكذلك تم إقامة حلقات إذاعية ولائية بهدف الترويج للتمويل الأصغر بكل من إذاعة القضايف، وإذاعة شمال كردفان - الأبيض.

البرامج التلفزيونية:

تعاقدت الوحدة أيضاً مع الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون لتبني برنامج «على خطي التنمية» وذلك بعقد عدد 8 حلقات متخصصة شاركت فيها المصارف وبنك السودان المركزي وأكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية، وإتحاد المصارف السوداني، بهدف رفع الوعي والتنوير بالتمويل الأصغر.

ولكن لازالت صناعة التمويل الأصغر في مراحل النمو الأولية، حيث هناك فجوة كبيرة بين العرض والطلب، ولكن وحسب تقديرات شبكة سنابل يتوقع أن يصل عدد العملاء المستهدفين في العالم العربي الي 10 مليون عميل بحلول العام

2010، وستعمل الوحدة وفقاً للخطة الاستراتيجية لتنمية وتطوير القطاع للمشاركة في تحقيق هذا الهدف، إضافة إلى تحقيق الأهداف الكلية المتمثلة في مساهمة القطاع في الناتج القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التحديات التي تواجه قطاع التمويل الأصغر بالسودان:

هنالك فرص كبيرة لتطوير برامج التمويل الأصغر في السودان، ولكن هنالك بعض التحديات التي تواجهه، ومن أهمها ما يلي:



2005/01/02

1. صعوبة الوصول للفقراء:

مازال الوصول إلى الفقراء وسط معظم مؤسسات التمويل الأصغر محدوداً خاصة البنوك التي لديها خبرة قليلة في ميدان العمل وروابط قليلة مع قواعد المجتمعات المحلية مما يحد من الوصول للعملاء المحتملين. كذلك تغطية الشبكة المصرفية الحالية تجعل جزءاً كبيراً من الفقراء لا يجدون وصولاً سهلاً، إذ أن أكثر من 50% من الفروع تتركز

في ولاية الخرطوم والولايات الوسطية التي تتوفر فيها البنى التحتية الأساسية. ونستخلص من هذا أن النظام المصرفي الحالي بهياكله الحالية غير مصمم لخدمة الإحتياجات المالية للقطاعات الأكثر فقراً في المجتمع.

2. الإعتماد على المانحين يحد من إنتشار مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية:

إن العمل في أوساط المنظمات غير الحكومية

في موقع معين دون الآخر يعتمد على المانحين خاصة في مشروعات التنمية الريفية والتي تستهدف مجتمعات محددة والمخاطرة في الإعتماد على المانحين هو الانسحاب المفاجئ، والذي يؤثر سلباً على إستدامة هذه البرامج.

3. غياب تعريف محدد للفقر والفقراء الناشطين إقتصادياً:

ليس هنالك تعريف واضح عموماً في أوساط مؤسسات التمويل الأصغر للمجموعات المستهدفة للتمويل الأصغر. بالرغم من توجيهات البنك المركزي بضرورة استهداف الأسر المنتجة والحرفيين وصغار المهنيين، فإن هذه القطاعات لا يتم الإلتزام بها وفي غياب التعريف الواضح للفقراء الناشطين إقتصادياً كان هنالك ميل لاستبعاد الأسوأ حالاً وتقييد الوصول للائتمان بناءً على التفسير التقليدي للأسر المنتجة.

4. غياب دراسة إحتياجات العملاء المستهدفين:

ويعتبر هذا احد العوامل الرئيسية التي تؤثر سلباً على توثيق خدمات التمويل الإصغر.

5. غياب نظام ضمانات الإئتمان:

إن ضمان الائتمان السائد يحدث خسارة في الأعمال الناجمة عن الكوارث الطبيعية

الموت والإعاقة على العميل. وبالرغم من ذلك فإن أسلوب ضمان المحافظة الذي يغطي بموجبه الضامن كل أو جزء من تعثر مؤسسة التمويل الأصغر وفق إتفاق معين غير موجود.

6. ضعف التعرف على أفضل الممارسات العالمية:

ضعف التدريب في تسيير وإدارة التمويل الأصغر يحد من قدرة مقدمي الخدمة لإدارة وتنفيذ برامج توفير خدمات تمويل أصغر كفاءة وفاعلة للفقراء.

7. ضعف التنسيق بين المنظمات والبنوك والصناديق الحكومية ومشروعات التنمية الريفية محدود للغاية:

حيث أن هناك روابط محدودة وضعيفة بين البنوك والمنظمات غير الحكومية في المناطق الجغرافية التي يعملون بها ويكون هذا التنسيق في معظم الحالات نتاج لإستجابة حاجة ماسة أو إغاثة لكارثة، وليس نتاج جهود مخططة وموجهة لتوفير التمويل للفقراء بتوزيع موارد مالية رسمية.

المراجع:

- 1/ التقارير الشهرية لوحدة التمويل الأصغر.
- 2/ رؤية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر- يونيكونز للإستشارات المحدودة.
- 3/ موقع شبكة سنابل.



النظام المالي الإسلامي وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

د. عبد القادر أحمد سعد - أستاذ الاقتصاد بالجامعات السودانية

وفي هذا الإطار يتناول المقال دور النظام المالي الإسلامي في توفير المتطلبات الأساسية، والسمات المميزة لهذا النظام، وكذلك يستعرض مراحل تدخل الدولة الإسلامية في الاقتصاد منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم مروراً بالخلافة الراشدة والدولة الأموية والعباسية وانتهاء بالدولة الإسلامية المعاصرة. واختتم المقال ببعض الملاحظات التي تدل على تدخل الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي وتطوير مؤسساته وآلياته.

إن الناظر لتطور تاريخ الفكر الاقتصادي لابد وأن

في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة وما بدا من ضرورة وأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالنظر إلى التغيرات التي ربما تشمل العديد من السياسات المالية والاقتصادية وفي العديد من البلدان فلا بد لنا أن نقف ناظرين ومحللين لمرحلة تدخل الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي وهي تواجه بمفردات نظامها المالي المعاصر العديد من الحاجات الراهنة والمستقبلية والتي تهدف لإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها وفي حدها الأدنى الذي ربما لا يتوفر في كثير من ديار المسلمين في وقتنا الراهن.

يكتشف ومن خلال تأمله لمراحل تطور ذلك الفكر الإنساني في ما يتعلق بأمر معاش الأفراد وتوليدهم للدخول والثروات بهدف توفير حاجياتهم الضرورية لضمان إشباعها في جو من السلام والأمان الاجتماعي. لابد للدارس أن يلحظ أن وسائل وطرق وكيفية إشباع تلك الحاجات إنما يتولد عنها دائماً نظاماً مالياً تنعكس فيه عادة ملامح المذهب والفلسفة التي يصطبغ بها النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينشأ في كنفه ذلك النظام المالي السائد فيما يخص جوانبه الإيرادية (الموارد) وجوانبه الإنفاقية (الاستخدامات) «باعتبار أن النظام المالي إنما يعمل عادة على تحقيق الأهداف والغايات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها ذلك النظام»⁽¹⁾. وقد تمت تطورات النظام المالي الغربي في استخدامه لأدواته المتاحة (الموارد والنفقات العامة) حسب التطور في دور الدولة وتدخلها في الحياة العامة وتحديداً في النشاط الاقتصادي. وعندما كانت الدولة الغربية - حارسة للدخل - وأقتصر نشاطها العام في قضايا الحراسة (كالأمن والدفاع) وغيرها من الخدمات العامة الضرورية لاستمرار الجماعة وتماسكها فقد أنحصرت - عندئذ - دور الإيرادات والنفقات العامة في تمويل وضمان الأهداف المحددة لها فقط. وقد حدث العكس تماماً عندما أصبحت الدولة الغربية دولة منتجة ومستهلكة للدخل وأصبح لها أدوارها في التأثير على النشاط الاقتصادي وهو ما اقتضته ظروف وتطورات الحياة السياسية والاقتصادية في الغرب. وبما لا شك فيه أن تلك التطورات إنما كانت تتم في إطار تحقيق التوازن الاجتماعي عبر استخدام آليات وأدوات السياسة الاقتصادية بما يراعي فلسفة وأهداف النظام العامة من حرية ومنافسة وغيرها. ومن ذلك فإن الضرائب مثلاً لا تصدر إلا بقانون ولا

(1) قطب إبراهيم محمد : النظم المالية في الاسلام - (القاهرة - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1980 - ص 13)

بد لها من أن تراعي في هذا القانون توافر بعض الأركان الهامة مثل أركان العدالة والواقعية. ولاشك أن ذلك له علاقة بملكية وسائل الإنتاج في المجتمع باعتبار أن وسائل الإنتاج هي من أهم مصادر توليد الإيرادات ويلاحظ أن هذا ما أظهرته في ما بعد مرحلة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج بالكامل (الملكية العامة) إذ بدأ عندئذ وكأن الهدف الأكبر للنظام إنما ينحصر في توفير التمويل اللازم لاقتصاد الدولة وخططها الاقتصادية القومية. ويؤكد الباحث أن وسائل توفير الموارد المالية وطرق استخدامها لدى المسلمين إنما تولدت أساساً من نمط الملكية (المختلطة) لوسائل الإنتاج في المجتمع ومن طبيعة (التدخل الحميد) - الذي أشار إليه الباحث - للدولة الإسلامية في مجالات النشاط الاقتصادي. وبما أن الدولة الإسلامية ومنذ عهد دولة المدينة إنما نشأت دولة متدخلة ولو - جزئياً - في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع. فقد انعكس ذلك بدوره على نظامها المالي وتطوره في ناحية موارده واستخداماته معاً بما يمكن لفلسفة الدولة في تصوراتها حول الكون والحياة في إطار نظرية الاستخلاف.

انطلاقاً من فكرة تدخل الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي، برزت مجموعة من السمات المميزة من أهمها ما يلي:⁽²⁾

أولاً: النظام المالي للدولة الإسلامية له جوانبه المعنوية، فبما أن معيار الأخلاق والالتزام بقاعدة الحلال والحرام هي مطلوبات إسلامية في فلسفة النظام الاقتصادي، فإن الإيرادات والنفقات لابد أن تراعي ذلك، أي مراعاة مبدأ الحلال في طرق اكتساب الدخول وفي طرق إنفاقها مع إعلاء الإسلام لقيمة العمل وضرورة الإتيان والإحسان فيه.

ثانياً: النظام المالي الإسلامي يحارب «الربا» في جانبي الموارد والاستخدامات. وهي حرب «معلنة»

(2) قطب إبراهيم محمد: النظم المالية في الإسلام: (القاهرة - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1980 - المرجع السابق - ص 15).

من الله ورسوله. وذلك لما لظاهرة الربا من مضار وآثار مدمرة ومن أكل لأموال الناس بالباطل. ولما له من آثار فردية وجماعية ضارة بسبب قسوة الفوائد وتراكمها. وما يؤدي إليه من ظواهر الإفلاس، والخراب، وازدحام السجون - محلياً وإقليمياً ودولياً - بالنزلاء العاجزين عن السداد. بل إن من أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية واستمرار حلقات الفقر والتخلف كبر حجم المديونيات علي البلدان المتخلفة، التي تذهب جل عوائدها التصديرية ومداخلها المالية لسداد أقساط الديون وفوائدها. ويجدر بالباحث أن يشير هنا إلي كون العديد من الدول الدائنة بدأت وبعد عقود من التجريب وبسبب تراكم ديونها علي البلدان الفقيرة... بدأت باستبدال ديونها علي الغارمين الدوليين بأسهم في مشروعات قائمة داخل البلدان الفقيرة. أي لجأت - ولو بعد حين - إلي بعض أساليب المشاركة في المشروعات وفي إدارتها (مندوبون دائمون)، وحقيقة فإن العديد من البلدان المتخلفة تعاني من ما يعرف بمشاكل إدارة التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: النظام المالي الإسلامي متعدد في موارده التي تهدف في جانبها - تحصيلاً وإنفاقاً - لحفظ مقاصد الشريعة، أي تحقيق المصالح ودرء المفسدات، وربطت بين التكليف الشرعي وحكمه وبين تحقيق المصالح الذي تحدثنا عنه سابقاً بما يمكننا - كمسلمين - من ترتيب أولويات الحاجات ومنافعها ودرجات إشباعها. فإذا أخذنا الزكاة مثلاً، فهي في جانب مواردها إنما هدفت لحفظ المال من الهلاك حيث أن المال الذي لا يستثمر إنما تأكله الزكاة لقوله (ص): «أجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة». أما الزكاة من حيث مصارفها فإنها هدفت لحفظ نفوس الفقراء والمحتاجين من الهلاك بما توفره من ضمان للحدود الدنيا للاحتياجات الأساسية وضرورات الاستثمار والبقاء. ذلك إضافة لدور الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الإشارة إلي أن

تعطيل حفظ أي مقصد من المقاصد (المصالح) إنما يؤثر علي مورد من الموارد المالية وعلي توزيعه (إعادة استخدامه في الإنفاق). ومن الموارد المالية بجانب الزكاة التي عرّفها النظام المالي الإسلامي أثناء تطور دور الدولة الإسلامية في الحياة العامة ما يلي:

- (1) الفئ (يشمل الخراج والجزئية).
 - (2) الغنائم. غنائم الحرب وغنائم السلم.
 - (3) الصدقات. تشمل إلي جانب الزكاة، صدقة الفطر وأوجه النفقات الشرعية الواجبة وكذلك الأعطيات.
 - (4) المعادن والركاز.
 - (5) تركات المسلمين التي لا وارث لها وديات القتلى الذين لا أولياء لهم إلي جانب اللقطات.
- ولا شك أن تعدد هذه الموارد في بداية عهد الدولة الإسلامية - دولة المدينة - إنما كان يستجيب في جانب منه إلي ظروف الجهاد والفتوحات والعلاقات الدولية - يومئذ - بين الدولة الوليدة وكل من دولة الفرس والروم. ويلاحظ كذلك أن الدولة الإسلامية قد استخدمت جانب الموارد في نظامها المالي ومنذ عهد دولة المدينة بهدف تحريك النشاط الإنتاجي باعتبار أن الإنتاج يُعلي من قيمة العمل ويزيد من حصيلة المنتجين، ويرفع بالتالي من إيراداتهم الضريبية. وقد اشتملت سياسات الإنتاج التي اتبعتها الدولة الإسلامية لزيادة أو تعظيم الموارد العامة علي عدة جوانب أساسية منها علي سبيل المثال ما يلي:
- (أ) إقطاع الأرض. وقد كانت الدولة تقطع الأرض للأفراد إما بهدف التملك أو بهدف الاستغلال. وهذا يشابه إلي حد كبير السياسات المعاصرة في استغلال الأراضي استثمارياً، أو التصرف فيها بالبيع (المزادات) بهدف زيادة الإيرادات العامة.
 - (ب) الإحياء. وهذا يعني جعل الأرض صالحة للإنتاج الزراعي.

(ج) الزراعة والتجارة والصناعة. وهذه من أهم الأنشطة لتحقيق الإيرادات وكسب الأموال في عهود الدولة الإسلامية المختلفة.

(د) يهتم النظام المالي الإسلامي بالعمل كوسيلة للإنتاج وزيادة الموارد وتحقيقها. وتدعو المبادئ الإسلامية إلى الاحتراف والإتقان وإلى الإحسان. وقد أوجب الإسلام السعي (العمل) على النفس وعلى مَنْ تعول. وقد نهى الإسلام عن القعود والتواكل وسؤال الناس. وقد منع النبي (ص) إعطاء الزكاة للقادرين.

(هـ) الملك (الملكية). لقد أقر الإسلام نظام الملكية الفردية حيث أتاح التشريع المالي الإسلامي حق الأفراد في التملك لإشباع رغباتهم الفطرية في الحياة. وما لاشك فيه أن توفير أسباب الملكية هو أحد دوافع الإحجاز لتحريك الطاقات في مختلف مجالات النشاط الإنتاجي وزيادة الموارد المالية وتنميتها. ولاشك أن مثل هذه الدوافع تجعل من المالية العامة مالية موضوعية، وقابلة للتطبيق العملي، ومتوازنة لأنها تلائم بين مصالح الأفراد ودوافعهم وبين مصلحة الجماعة في إطار حركة المجتمع.

رابعاً: النظام المالي الإسلامي متوازن اجتماعياً. يقول الإمام ابن حزم في كتابه المحلي في معرض شرحه لقوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) يقول ابن حزم: «ووصي علي الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم وجبرهم السلطة علي ذلك إن لم تقم الزكوات منهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم. فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لابد منه ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك وبمسكن يكتنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة»⁽¹⁾

(1) ابن حزم: المحلي: ج 6 ص (156).

... وقد جاء في خطبة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يفيد أن الناس لا يهلكون علي أنصاف بطونهم. بمعنى أن الأغنياء لو رضوا أن تمتلئ بطونهم إلي نصفها فقط لامتلات بطون فقرائهم إلي نصفها كذلك عملياً فسلم إذن هؤلاء من الموت بالتخمة كما يسلم الفقراء من مصيدة ومهلكة الجوع. ومن أقوال سيدنا عمر رضي الله عنه: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها علي الفقراء».

... وهذه الفئات إنما أولأها النظام المالي الإسلامي برعاية خاصة وخصّصها بالذكر في توزيع الموارد (الاستخدامات) حتى تستكمل دورها في بناء المجتمع. بحيث يكون نظامه الاجتماعي متوازناً ومتماسكاً. ومن ما يجدر ملاحظته حيال دراسة هذه الفئات باعتبارها شرائحاً مستهدفة بجزء محدود معلوم من الإنفاق العام ما يلي:⁽²⁾

- (1) أنها تخضع لعدد من الضوابط الشرعية.
- (2) مقدار ما يُعطي لكل فئة محدد شرعاً.
- (3) ناقش الفقهاء مدد كفاية هذه الشرائح.
- (4) دراسة هذه الحالات (الفئات) لها علاقة مباشرة بمسألة سد الاحتياجات الأساسية وإشباعها وإحداث التوازن المطلوب للمجتمع.
- (5) تحريك وتفعيل هذه الفئات يؤثر علي كفاءة استخدام الموارد.

خامساً: النظام المالي الإسلامي منضبط ومرن في آن واحد. في هذه الخاصية أو الميزة أو السمة للنظام المالي الإسلامي يلاحظ أن الدولة الإسلامية قد أفردت قطاعاً متخصصاً من عمالها لجمع وتحصيل الزكوات بمختلف أنواعها وتحصيل بقية الموارد المالية. وقد كانت هناك شروطاً محددة تتطلب الدولة وجودها في أولئك العمال من جباة الموارد المالية، وكانت الدولة تراقبهم وتخاسبهم ضماناً لأداء حقوق الله علي المكلفين من الأفراد، وصوناً

(2) عبد الحميد محمود البعلي: مقاصد الشريعة ومشكلة الحاجات في الاقتصاد (ورقة قدمت بالمعهد الدولي للبنوك الإسلامية - قبرص - 1984 - مرجع سابق).

لأموال الدولة وضرورة التأكد من وصولها لبيت المال. وهناك العديد من أحاديث النبي (ص) وأقواله حول غلول الأمراء والهدايا التي تقدم إليهم والتحذير منها. ويلاحظ أن الدولة الإسلامية في عهدها الزاهر قد بحثت عن ضرورة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وكانت تبحث عن معايير الكفاءة والأمانة في من توليهم أمور الناس، وكانت تقدم هذه المعايير علي معايير الولاء والطاعة للأمراء والسلاطين. وقد هدفت الإدارة الإسلامية للمال أن تعمل علي توفير معايير الانضباط في تحصيل الموارد المالية للدولة وعلي حسن استغلالها. وقد حققت آلية المقاصد الشرعية، وانضباط المصالح بالمقاصد، ودرء المفاسد في إطار نصوص محددة، ومعروفة من الكتاب والسنة وفق ظروف الزمان والمكان. حققت تلك الآلية مرونة تامة للنظام المالي للدولة الإسلامية، ومن ذلك مثلاً أخذ بعض الفقهاء كالإمام مالك (رضي الله عنه) بنظرية أو مبدأ المصالح المرسلة في ما لا نص فيه، ويحقق قيامه مصلحة راجحة للمجتمع، كأخذه (رضي الله عنه) بالقول أن في المال حق سوى الزكاة، وذلك متى ما قصرت موارد الزكاة عن أداء الحقوق المفروضة للفقراء من أموال الأغنياء. وهذه الحقوق الأخرى يمكن أن تكون في شكل صدقات يقدمها الأغنياء أو قروض حسنة يقدمونها لبيت المال إلي حين توفر موارد إضافية تؤهله للقيام بسد احتياجات الدولة والأفراد. وفي هذا الصدد هنالك تدخل حميد للدولة الإسلامية في الحياة الاقتصادية وينعكس ذلك علي مكونات الإيرادات العامة وكيفية استخداماتها وإنفاقها في مقابلة احتياجات الدولة والمجتمع. ويمكن أن نميز هنا بين ثلاث مراحل هامة لتدخل الدولة الإسلامية في الحياة العامة وتحديد الحياة والنشاط الاقتصادي. ويشمل ذلك الآتي:

(أ) مرحلة التدخل المحدود للدولة.

(ب) مرحلة التدخل المتزايد (المتوسط) للدولة.

(ج) مرحلة التدخل الواسع للدولة. وفيما يلي تفصيل لكل مرحلة من هذه المراحل وتأثير ذلك علي مكونات الإيرادات العامة للدولة الإسلامية.

(أ) مرحلة التدخل المحدود للدولة.

تشمل مرحلة الخلافة الراشدة إلي ما قبل امتداد الدولة بالفتوحات الضخمة والتوسع الإقليمي لحدودها الجغرافية إلي خارج حدود جزيرة العرب وزيادة حركة النشاط التجاري والزراعي وغيره، حيث كانت الدولة يومئذ منهمكة في تثبيت أركان الدعوة داخل حدود الدولة الضيقة (عشيرتك الأقربين)... ثم دولة المدينة وما جاورها. وقد وظف النظام المالي ومفرداته لخدمة أهداف الدولة في سدها لاحتياجات الفقراء والمساكين وغيرهم من الفئات المخصصة والمحدودة ثم بعد ذلك سد احتياجات المحاربين (الفئ والغنائم). وكذلك سد احتياجات المؤلففة قلوبهم وعابري السبيل والغارمين الذين فقدوا مصادر دخولهم بسبب الحرب والهجرة والنزوح طلباً للأمان من جهة أو لنصرة الدعوة الجديدة من جهة ثانية. ولاشك أن عدداً كبيراً من الأفراد قد هاجر من مكة وما جاورها إلي المدينة المنورة مركز الدولة الجديدة وحاضرتها باعتبارها داراً للأمان في مواجهة دار الحرب. وقد تعامل أولئك المهاجرين أو النازحين مع أهل المدينة تجارياً في أسواقهم بالنقود الرومية أو الفارسية وهي الدنانير والدرهم ولم يكن للمسلمين عملة خاصة بهم. بل إن النبي (ص) قد أقر النقود على ما كانت عليه في الجاهلية.⁽¹⁾ وقد استمر استعمال تلك النقود إلي أول عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث ضربت الدولة دراهماً علي شاكلة الدراهم الكسروية مع تعديلات بسيطة في النقش أو في الشعار. وكما هو معروف لدي دارسي تاريخ تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي

(1) نورة بنت عبد الملك: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام - تهامة للنشر والمكتبات - جدة - 1983 - ص 150.

فإن الدنانير لم تضرب في الإسلام ولم تكن معهودة ومتميزة عن غيرها من العملات. إلا في عهد الدولة الأموية حوالي سنة 75هـ. كما لم تكن هناك تسعيرة جبرية تلزم الناس للتعامل بها بيعاً أو شراءً، وحتى عندما ارتفعت الأسعار بسبب المجاعة في المدينة وحدث أن طلب الناس من النبي (ص) أن يسعّر لهم فيفرض فئات تسعيرية جبرية «سعّر لنا يا رسول الله»... فقد رفض النبي (ص) ذلك المبدأ من التدخل وقال حديثه المشهور «إن الله هو القابض الرازق، الباسط، المسعّر...» الخ الحديث. كما نهى (ص) عن تلقي الركبان، وأن لا يبيع حاضر لباد حتى يعلم من جاء من البادية بالأسعار المختلفة للسلع داخل السوق. وكل هذا وغيره يؤكد محدودية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في بداية عهد الدولة الإسلامية (دولة المدينة) وبروز نظامها المالي في جانبي الإيرادات والنفقات. وحتى عندما زاد رواج التجارة الداخلية بالمدينة «فقد كان ذلك سبباً في ضرورة إيجاد وظيفة ونظام يكفل حسن سلوك المعاملات داخل الأسواق فكانت الحسبة»⁽¹⁾ والحسبة كما هو معروف فإنها أمر بالمعروف أو نهى عن المنكر وهي ليست تدخلاً إدارياً لفرض إجراءات معينة بشأن أسعار السوق السائدة التي تقررها قوي العرض والطلب. ولئن قال أحد أن هذه هي فلسفة الدولة الحارسة التي طبقتها الدولة الرأسمالية في بداية عصر المدرسة الكلاسيكية... فيمكن الرد بالقول أن هذا هو عين التدخل الحميد... إذ أن نفس الدولة التي تركت آلية السوق تفرض أسعار التوازن بصورة تلقائية تمشيًا مع مبادئ الحرية الاقتصادية علي صعيد التسعير وسياسته، هي نفسها التي كانت تشن حرباً لا هوادة فيها وتخوض عمليات حربية ضد ما نعي الزكاة علي صعيد آخر. باعتبار أن الزكاة فريضة تعبدية وضريبة اجتماعية ومورد

(1) المرجع السابق - ص 152.

اقتصادي هام لتمويل نفقات عامة ذات خصوصية قطاعية.

(ب) مرحلة التدخل المتوسط أو المتزايد للدولة:

بدأت هذه المرحلة مباشرة بعد نهاية حروب الردة إذ وجّه سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه جيوشه إلى جبهتي الفرس والروم سنة 12هـ حيث فتحت العراق (كل الأراضي غربي نهر الفرات)⁽²⁾ ثم توالى فتوحات البلدان في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه (13-23هـ) حيث تم فتح سوريا وفلسطين وفارس شرقاً. أما في الغرب فقد تمت إضافة مصر للدولة الإسلامية وبعض أجزاء أفريقيا الأخرى. وبذلك فقد اتسعت رقعة الأراضي الزراعية والاستثمارية التي دخلت إلى حيز الحكم الإسلامي. وقد شاور سيدنا عمر (رضي) أصحابه في توزيع تلك الأراضي الزراعية والاستثمارية التي دخلت إلى حيز الحكم الإسلامي. علي المحاربين علي أساس الخمس (الغنائم) أو أن تترك الأرض والأنهار لعمالها. أي أن تكون ملكاً عاماً وأن يكون خراجها (عائدها) مورداً مالياً في يد الدولة والمجتمع بدلاً عن أن تكون متقاسمة بين الأفراد وهكذا صارت تلك المساحات (سواداً)... أي ملكاً عاماً. وبدأ من ثمّ ظهور الوظائف الخراجية (المالية) وما يستتبع ذلك من وظائف. «فكان سيدنا عمر (رضي) أول من مسح السواد، ووضع الخراج. وحدد الحدود. ووضع الموازين، وراعي ما تحتمله الأرض من غير حيف بمالك ولا إجحاف بزراع»⁽³⁾.

... ومن هنا بدأت تظهر ملامح النظام المالي للدولة الإسلامية والذي شمل إلى جانب الغنيمة والفئ كل من الزكاة والخراج والجزية والعشور. والعشور عبارة عن رسوم تجارية تؤخذ علي العروض التجارية العابرة لحدود الدولة الإسلامية وهي أشبه ما تكون بالرسوم الجمركية علي تجارة الترانزيت المعاصرة.

(2) محمد ضياء الدين الرئيس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية: (القاهرة - مكتبة دار التراث - 1985 - ص 103).

(3) المرجع السابق - ص 103.

وقد أمر سيدنا عمر (رضي الله عنه) أن تؤخذ مرة واحدة كل عام.

وعليه يمكن القول إن موارد وثروات وأموال الدولة الإسلامية قد ارتفعت في عهد سيدنا عمر (رضي الله عنه). وقد كانت قليلة في بداية عهد الدولة لا تكاد تفي أو تزيد عن حاجات الدولة ومواطنيها. وقد كانت سياسة النبي (ص) أنه لا يؤخر تقسيم الموارد في مصارفها المعروفة أو في غيرها متى ما توفر المال في يده (ص) ولكن ها هي الأموال قد كثرت وزادت، بل وتضاعفت بسبب الفتوحات وما جاءت به من خراج وعشور وغيرها مما دفع بسيدنا عمر (رضي الله عنه) إلى وضع ما عرف بالديوان... أي بيت المال... أو وزارة الخزانة كما هو متعارف عليه اليوم. حيث دُوِّنت الإيرادات والمصروفات (الأعطيات). وقد تم علي عهد سيدنا عمر (رضي الله عنه) كذلك الاستثمار في الأراضي الزراعية (الملكية)... أي التي كانت تابعة للملوك في دولتي الفرس والروم ولأسرهم. وقد كانت هذه الأراضي حسنة الإنتاج (صوافي). وقد تم ضمها مباشرة لبيت مال المسلمين بما أدى إلى زيادة ومضاعفة موارد الدولة الإسلامية وثرواتها عاماً بعد عام. إلى أن تصل الدولة إلى عهد بني أمية (الدولة الأموية) والتي استمر حكمها خلال الفترة (41-132هـ) حيث قضت الدولة بسلطانها علي ما بدر من فتن وتوترات ومن ثم سادها الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتزايدت موارد الخراج والتجارة. ومن ثم وضعت الأنظمة المالية والنقدية الخاصة بالدولة لا سيما خلال عهد عبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف والوليد بن عبد الملك وقد امتدت فتوحات الدولة الإسلامية في عهودهم إلى إقليم ما وراء النهر شرقاً حتى قرب حدود الصين وتم فتح الهند علي يد محمد بن القاسم الثقفي عام 89هـ وامتدت فتوحات الدولة الأموية إلى شمال أفريقيا حيث استقر المسلمون في بلاد المغرب ثم عبرت جيوشهم المحيط الأطلسي

إلى بلاد الوندال (الأندلس) حيث فتحت علي يد موسى بن نصير وطارق بن زياد في نحو سنة 92هـ.⁽¹⁾ وقد سارت العلاقات الاقتصادية (الخارجية) للدولة الإسلامية مع شعوب البلدان المفتوحة في يسر وسهولة وحسن معاملة ومعاشرة كريمة وطيبة كما تفيد بذلك كتب المؤرخين حيث أن المؤرخين ومن مختلف المدارس الأيديولوجية والجنسيات يكادون أن يجمعوا علي أن الإسلام لم يلجأ إلي قتل الشعوب التي دخل بلدانها كما فعل الكثير من أهل الأديان الأخرى. بل كان يضع الأمم المغلوبة أمام خيارين : إما دخول الإسلام والتقيد بالتزاماته شأنها شأن المسلمين الآخرين والتمتع بالحقوق الممنوحة إليهم ومنها الاقتصادية كالتعامل وفق مبدأ العشر مثلاً، أو الإبقاء علي دينهم مقابل دفعهم الخراج علي أرضهم. إضافة للجزية علي كل رأس منهم بعد تحويلهم إلي أهل ذمة⁽²⁾ وقد اعتنت الدولة الأموية ومنذ بداية عهد معاوية بن أبي سفيان عناية فائقة بالموارد المالية خاصة الخراج. وقد أجرت الدولة خلال فترة حكمها العديد من الإصلاحات المالية والإدارية بهدف زيادة الموارد لمقابلة النفقات التي زادت كثيراً بسبب زيادة الفتوحات وإدارة الأقاليم الجديدة إضافة إلي نفقات البناء والتعمير ومد الطرق وإقامة المساجد والحملات العسكرية وأعطيات الجند واستمالة قلوب الأعداء. ويمكن إجمال أهم الإصلاحات المالية التي تمت في هذه المرحلة من مراحل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ما يلي:⁽³⁾

(أ) إنشاء ديوان الخاتم والبريد. وكان الهدف منع التزوير وضبط الرسائل المالية وسرعة إيصالها.

(1) الأستاذ أحمد عبد الكريم أحمد وآخرون : كتاب التاريخ للصف الأول الثانوي (مؤسسة التربة للطباعة والنشر - مطبعة الشهيد الرائد عثمان عمر - 2000م - ص 48 و 49).

(2) فاضل الحسب: عملية التراكم الرأسمالي التجاري في العالم العربي الإسلامي (مجلة البحوث الاقتصادية - بغداد - الدار العربية للطباعة - عدد نوفمبر 1978 - ص 349).

(3) محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية - (القاهرة - مكتبة دار التراث - 1985 - مرجع سابق - ص 185 إلي ص 224).

(ب) تعريب الدواوين أي دواوين الخراج حيث كانت مدونة في المشرق العربي بالفارسية. وفي الشام باللغة اليونانية، وفي مصر باليونانية والقبطية ولاشك أن توحيد مصطلح الوثائق المالية وتوحيدها يؤدي إلى الضبط المالي وإلى دقة النظام مما يحول دون حدوث عمليات الفساد وسوء الإدارة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع لغة أهل الدواوين وولدت العديد من الكتاب وأصحاب الأقلام في ما بعد.

(ج) العناية بالزراعة حيث تم إصلاح الأراضي وتطوير الآلات الزراعية، وتم نقل الأيدي العاملة المدربة (الخبرات) عبر أراضي وحدود الدولة الإسلامية.

(د) إصلاح النظام الضريبي. حيث تمت إجراءات لتعديل الضرائب أو زيادتها. أو ضبط ومراجعة وسائل تحصيلها.

(هـ) إصلاح النظام النقدي. وكما سبق وذكرنا فإن الدينار العربي الإسلامي لم يضرب إلا في عام 75هـ. أي علي عهد عبد الملك بن مروان الذي رأى أن يجعل لدولته عملتها الخاصة بها. حيث رأى أن يوسع النشاط المالي والإداري للدولة بحيث لم تعد العملات الأجنبية كافية للوفاء بتداوله، كما يمكن أن يتسرب النقد الأجنبي المغشوش إلى داخل الاقتصاد فيحدث آثاراً بالغة التعقيد في القيم والأثمان. إذن لابد للدولة أن تقوم باحتكار إصدار العملة دراهماً ودنانيراً، وقد قامت بتحديد عيارات ثابتة للنقدين (الذهب والفضة)، ونسباً معينة وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية وتلك كانت بداية ظهور النقد القومي العربي للدولة الإسلامية وسبباً في نهضة الدولة الإسلامية التجارية والعمرانية في العهود اللاحقة لدولة بني أمية.... وإن كانت ثمة إشارة مهمة في ما يتعلق بموارد الدولة الإسلامية في عهد الدولة الأموية فهي تلك الزيادة الضخمة في الإيرادات بسبب كبر حجم الأراضي الزراعية (السواد) التي دخلت إلى حيز ملكية الدولة الإسلامية (ملك

عام) أو بسبب اهتمام الدولة الزائد بأمر الخراج وزيادة موارده عن طريق إصلاح الأراضي الزراعية لرفع عائدها أو باستيلاء الدولة على بعض الأراضي ذات الإنتاجية العالية، إضافة لاهتمام إدارة الدولة بأساليب الجباية بل وابتكار وسائل للجباية غاية في الصرامة ومجافاة لروح العدل التي لا تتماشى مع سماحة الشريعة الإسلامية. وتلك الوسائل الجديدة في جباية الأموال لم تكن معهودة من قبل مما رفع من وتيرة التذمر العام للأفراد وقاد إلى ثورة مكبوتة قادت مع عوامل أخرى لانحيار الدولة الأموية وذهاب سلطانها في ما بعد. وما يجدر ذكره هنا أن الإصلاحات المالية الخفضة والميسرة التي أجريت علي عهد عمر بن عبد العزيز في فترة لاحقة من عمر الدولة، لم تستطع تلك الإصلاحات أن تصلح ما أفسده الدهر حيث ألقى عمر بن عبد العزيز الزيادات التي كانت تؤخذ من أهل الخراج وقام برد الأراضي الزراعية المغصوبة من أهلها وأجرى تخفيضات في المصروفات العامة للدولة، ولكن كل تلك الإصلاحات قد تم العدول عنها بمجرد موت عمر بن عبد العزيز وعادت الإجراءات المشددة أكثر قوة وخاصة في أواخر عهد الدولة الأموية أثناء خلافه يزيد وهشام (101-125هـ) وصولاً إلى عهد مروان بن محمد الذي هُزم في موقعة الزاب عام 132هـ حيث كانت نهاية دولة بني أمية التي سقطت بسبب عوامل داخلية بحتة من ضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية، ولم يكن بسبب غزو أو عدوان خارجي.

(جـ) مرحلة التدخل الواسع للدولة:

في رأي الباحث أن هذه المرحلة والتي تصل بنا إلى النظام المالي الحالي للدولة الإسلامية المعاصرة يختلف أنظمتها السياسية والاقتصادية إنما تبدأ - هذه المرحلة - منذ بداية العصر العباسي (132هـ. 750هـ) - مروراً بالعهد اللاحقة التي مرت بها الدولة الإسلامية حتى سقوط الخلافة

العثمانية ثم ظهور فترة الاستعمار بمختلف أشكاله وسياساته الإدارية والمالية والتي أعقبتها فترة الاستقلال السياسي في ما بعد وظهور الدولة القومية الحديثة والتي أظلت بسلطانها السياسي العديد من دول العالم العربي والتي لا زالت - أي الدول العربية - والتي تحاول إيجاد طريق خاص بها وسياسات مالية تناسب شعوبها وبيئاتها المختلفة، وتحقق في ذات الوقت معايير الكفاءة الاقتصادية والإيجابية والمرونة والعدالة، أي تحقيقها في نظامها المالي وتؤدي لإشباع حاجات أفرادها في بلدانهم المختلفة. وقد يعزى التدخل الواسع للدولة الإسلامية في الشأن الاقتصادي إلي عدة أسباب يمكن إجمالها في ما يلي:

(1) الرقعة الواسعة للدولة الإسلامية التي ورثها بنو العباس عن دولة بني أمية التي سبقتهم والتي كانت عبارة عن إمبراطورية واسعة في حقيقة الأمر، إذ «كانت حدود هذه الإمبراطورية تمتد من تخوم الصين وأواسط الهند شرقاً إلي شاطئ بحر الظلمات (المحيط الأطلسي) غرباً، ثم تنعرج شمالاً حتى جبال البرانس، وتمتد - أي الحدود - من بحر قزوين وجبال القوقاز شمالاً إلي أن تصل جنوباً إلي آخر بلاد النوبة.»⁽¹⁾

(2) لابد لتلك الرقعة الواسعة من نظام إداري قوي ونظام مالي دقيق يعمل علي جمع إيرادات ذلك الحيز الواسع من الأراضي والذي يضم كل البلاد العربية المعروفة اليوم بحدودها الجغرافية الحالية تقريباً، بل يشمل بعض البلاد الإسلامية وغير الإسلامية الراهنة.

(3) لقد وجدت دولة بني العباس نظاماً نقدياً ذو كفاءة عالية في تحديده للقيم والأثمان مما ساعد في دقة جمع الموارد المالية، وعمل علي تنشيط العمل التجاري بين أصقاع الدولة المترامية. كما وجدت الدولة العباسية نظاماً إدارياً ومالياً مستقل عن أنظمة البلاد المجاورة.

(1) محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية - (القاهرة - مكتبة التراث - 1985 - المرجع السابق - ص 371، 372).

(4) شهدت فترة الدولة العباسية اهتماماً متزايداً من الخلفاء بالأفكار الاقتصادية وبالذات في عهد أبي جعفر المنصور الذي فرض بعض الضرائب الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل، مثل ضريبة الأسواق حيث قال عنه المؤرخون أنه أول من وضع الخراج علي الخوانيت في الإسلام. ثم هو الذي وضع ديوان الزمام حيث أصبح الديوان الأعلى المشرف علي بقية الدواوين المالية وهو شبيه بديوان المراجعة العامة في الوقت الحالي. وتؤكد وتدل هذه التنظيمات علي تطور متزايد في عملية تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي بصورة أوسع.

(5) أخذت الدولة بنظام المقاسمة بدلاً عن نظام المساحة في استيفاء ضريبة الخراج، وهو الذي كان معمولاً به منذ عهد أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ويعني نظام المساحة أن يكون مقدار الخراج مقررًا ومحددًا علي كل مساحة من المساحات ويتم تحصيله كل عام بغض النظر عن كميات المحصول المنتج. فالمزارع يدفع مبلغًا محددًا من المال ثم يتصرف في إنتاجه بالبيع وكلما زاد إنتاجه زادت عوائده النقدية - طبعاً بافتراض ثبات العوامل الأخرى وفق منهج التحليل الاقتصادي - أما نظام «المقاسمة» الذي أخذت به الدولة كإحدى سياساتها الإنتاجية الجديدة... فكان أن تأخذ الدولة - مثلاً - ثلث الإنتاج عينا وتترك الثلثين للمزارعين دون اعتبار للمساحة، فيتغير الخراج بتغير كميات المحصول الذي ينتج. وأن في هذه السياسة الجديدة تدخلًا حكومياً أوسع في طرق تحصيل الإيرادات وجبايتها، وذلك لصالح ضبط أثر ضريبة الخراج على أطراف الإنتاج وعلى المستهلك معاً.

(6) استعانت الدولة بآراء المفكرين في مجال الاقتصاد والنظام المالي حيث ظهرت بعض الكتابات التي تتصل بالنواحي المالية مثل كتاب «رسالة الصحابة» لأبن المقفع، وكتاب «الخراج» لأبي يوسف وقد أثرت هذه الكتابات على اتجاهات

النظام المالي المستقبلية في الأفكار والكتابات اللاحقة بما يساعد في تشكيل الرؤية التطورية للنظام المالي الذي يستجد بعد ذلك وفقاً لتطورات الواقع وظروف الزمان والمكان.

(7) إتمام بناء العاصمة بغداد في عهد أبي جعفر المنصور سنة 146 هـ جعل منها مركزاً تجارياً ضخماً في المشرق الإسلامي حيث نهضت تجارياً، وبدأت من ثم تظهر آثار الرخاء على قسومات الدولة العباسية وذلك في اهتمامها بالفنون والعمارة والآداب حيث قصد بغداد العلماء والمفكرون والشعراء وصارت مركزاً علمياً وحضارياً متقدماً أثر وبدون شك في حركة وتطور الفكر الاقتصادي والمالي الإسلامي في الفترات اللاحقة.

وبناءً على ما ذكر فيما يتعلق بتطور النظام المالي الإسلامي يمكن ملاحظة الجوانب الآتية:

(أ) النظام المالي للدولة الإسلامية لم يأخذ في جانب الموارد (الإيرادات) مبدءاً فرض ضريبة واحدة ذات سعر واحد ثابت، وإنما أخذ بعدة ضرائب متنوعة وبأسعار مختلفة، وهذا ما تأخذ به النظم الضرائبية المعاصرة.

(ب) الأخذ بنظام «المقاسمة» في ضرائب الخراج (القطاع الزراعي) في عهد الدولة العباسية يشبه إلى حد كبير ما يعرف بفائض وحدات القطاع العام المعاصرة. حيث قامت الدولة العباسية برعاية القطاع الزراعي، إذ جعلت منه قطاعاً مداراً، ولها عمالة قائمة عليه، وأخذت منه ثلث الإنتاج، فبدأت وكأنها تشارك بعنصر الإدارة (العمل الإداري) في العملية الإنتاجية، ويتطابق ذلك مع فكرة الملكية المختلطة.

(ج) الأخذ بفكرة «السواد» في ملكية بعض الأراضي الزراعية شديدة الخصوبة وعالية الإنتاجية، وجعلها وقفاً عاماً للأعطيات العامة وعدم توزيعها على المحاربين (الفاحين) وفقاً لمبدءاً خمس الغنائم التقليدي الذي كان مأخوذاً به من

قبل، أعطي هذا للدولة الإسلامية بعداً (قومياً)، لأن الدولة الإسلامية هي دولة كل المسلمين من محاربين وأهل ذمة. بحيث لم يعد يسمح بوجود تمايز اقتصادي مبني على تمايز ديني، وهذا بلا شك من ثمرات تطور الفكر المالي للدولة الإسلامية. وهذا حال دون سقوط الدولة ونظامها بعوامل داخلية صرفة كما حدث لدولة بني أمية من قبلها.

(د) أخذ النظام المالي الإسلامي في تطوره بمبدءاً إشباع الحاجات الأساسية وفق مبدءاً الحلية في إنفاق الإيرادات ولم يعمل على تصدير رؤوس الأموال من أسواق الدولة الإسلامية وأطرافها إلى قلب الدولة ومراكزها الحضرية. ومن ذلك العمل بتوزيع الزكاة في محلتها، ويشير ذلك إلى بدء العمل بفكرة إقليمية الموارد وتخصيصها تبعاً لذلك، وهذا ما يحقق مبدءاً العدالة في توزيع الثروة القومية، ويحول دون تمركز رؤوس الأموال في يد النخب والمسؤولين في المراكز الحضرية للدولة دون سائر أجزائها. وهذا ما تطالب به - العدل في توزيع الثروات - قطاعات واسعة من الأفراد داخل البلاد الإسلامية اليوم.

(هـ) إن فكرة تخصيص الموارد المالية (مبدءاً التخصيص) الذي تم به الأخذ حديثاً في النظم المالية إنما حققتها المالية الإسلامية في نظامها المالي وذلك بتخصيصها لقدر من الموارد لسد احتياجات شرائح معينة في المجتمع.

(و) تدخل الدولة الإسلامية في إعادة صياغة وتطوير نظامها المالي لابد أن تأتي وفق رؤية الشريعة الإسلامية في تحقيق مقاصدها - أي مقاصد الشريعة - وذلك وفقاً لنظرية المصالح والمقاصد وإشباعها. ودرء المفسد ومقاومتها. ومن هنا فقد حافظ النظام المالي على وجود مبدءاً الملكية الفردية (المقيدة) طوال عهوده، كما لم يلغي الملكيات العامة المقررة على أساس إسلامي لصالح الجماعة.

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

بجهود كبيرة في إطار دوره الرقابي والاشرفي لتغطية الثغرات والعمل على معالجة الظاهرة والتقليل من آثارها السالبة على الجهاز المصرفي وحماية أصول المصارف وودائع العملاء وبالتالي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

كما تم خلال هذا الربع من العام ضخ مبالغ مالية كبيرة في شكل ودائع استثمارية للمصارف العاملة بهدف تمكينها من توفير السيولة اللازمة لمقابلة طلبات التمويل

يقوم بنك السودان المركزي بمتابعة تنفيذ سياساته النقدية والتمويلية والمصرفية وسياسات النقد الأجنبي للعام 2008 وتقييمها واستصحاب نتائجها عند اصدار السياسات الجديدة للعام 2009 والتي تم وضع ملامحها ومؤشراتها بالتشاور والتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

تميز الربع الأخير من العام بعدد من المتغيرات المحلية والعالمية من أهمها:

ارتفاع نسبة تعثر التمويل بالجهاز المصرفي وفي هذا الإطار قام بنك السودان المركزي

المرتفعة من قبل القطاع الخاص والقطاعات الانتاجية وبالتالي تحريك جمود الاقتصاد السوداني ومحاصرة الركود في الأسواق من خلال ارتفاع حركة أنشطة التصدير والاستيراد وامتصاص العطالة وتخفيض حدة الفقر.

وعلى المستوى العالمي شكل حدوث الأزمة المالية العالمية اهتمام دول العالم والمؤسسات المالية الدولية والاقليمية. وقد ترتب على الأزمة المالية آثار سلبية على الاقتصاد الأمريكي الذي يهيمن على الاقتصاد العالمي. كما تأثرت معظم اقتصادات دول الاتحاد

الأوروبي وبعض دول آسيا والمنطقة العربية كل حسب درجة ارتباط اقتصادها بالاقتصاد العالمي. ومن أهم هذه الآثار تراجع أداء الأسواق المالية وانخفاض أسعار الأوراق المالية والسندات وانهيار بعض المؤسسات المالية وانخفاض أسعار البترول. وفي هذا الصدد قام بنك السودان المركزي بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بمتابعة انعكاساتها وآثارها السالبة المتوقعة على الاقتصاد السوداني والعمل على وضع المعالجات والآليات اللازمة لمواجهتها من خلال اللجان التي شكلت لهذا الهدف.



فتاوى حول التعامل مع نقاط البيع في محلات الذهب

في 2008/8/22م تقدمت الأستاذة / ناهد بكري يوسف - المدير التنفيذي لشركة الأمازون للتقنية والإنتاج الإعلامي للهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية باستفتاء عن: التعامل مع نقاط البيع في محلات الذهب هذا نصه:

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نرجو التكرم بالإفتاء حول التعامل بنقاط البيع في محلات الذهب.

العملية في بيع نقاط الذهب تتم كالآتي:

يمر الزبون البطاقة المصرفية فيقوم التاجر بكتابة مبلغ الشراء فإذا كان رصيد الزبون كافياً تتم العملية بنجاح ويتم حلاً خصم المبلغ من حساب الزبون وإضافته في اليوم التالي لحساب التاجر. أما إذا لم يكن عند المشتري رصيد كاف فيتم فشل العملية.

تدارست الهيئة الموضوع، ولزید من البیان والتوضیح استدعت ممثلي الشركة المستفتية ومثلي بنك السودان الذي صادق على التعامل بنقاط البيع، وتداولت معهم تفاصيل هذا التعامل مع هذه النقاط فانتھوا إلى أن بنك السودان صادق على استيراد أجهزة نقاط البيع، والتعامل بها من خلال شبكة نقاط البيع بأنظمة



المصارف بوساطة بطاقات الخصم المباشر (Direct Debit Cards) التي لا تسمح بإجراء عمليات شراء عليها دون وجود رصيد كاف، وتستخدم هذه الأجهزة في سداد قيمة مشتريات حاملي البطاقات بالإضافة إلى حساب التاجر. حيث يتم خصم قيمة السلعة من حساب المشتري فوراً، وتضاف فعلياً لحساب التاجر في اليوم التالي من تاريخ البيع. لارتباط عمليات التسوية بين المصارف بأعمال غرفة المقاصة بالبنك المركزي. ومن الصعب في ظل المعدات التقنية المتوفرة حالياً من الناحيتين التقنية والمصرفية إضافة قيمة المشتريات إلى حساب التاجر في نفس الوقت.

فهل يمكن تطبيق هذا الإجراء إذا كانت السلعة ذهباً أو فضة؟!

الفتوى:

ترى الهيئة أن ذلك يمكن أن ينطبق على النقدين (الذهب والفضة) إلى حين زوال الأسباب الفنية والتقنية المانعة من القبض الفوري. علماً بأن الأصل في بيع الذهب والفضة أن يكون القبض (فوراً) يداً بيد.

هذا وبالله التوفيق

البروفيسور/ الصديق محمد الأمين الضير (الأمين العام)
د. أحمد على عبد الله (رئيس الهيئة)

تلخيص: محمد الحسن محمد احمد الخليفة
نائب مدير ادارة البحوث والتنمية

منتدى الأزمة المالية العالمية الراهنة التداعيات والدروس المستفادة للمنطقة العربية

من الدول العربية، ومثلين لصندوق النقد والبنك الدوليين عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وشارك بنك السودان المركزي بوفد برئاسة السيد أليجا ملوك نائب المحافظ ورئيس بنك جنوب السودان، وعضوية السيد محمد الحسن الخليفة نائب مدير إدارة البحوث والسيد عامر برمه رئيس قسم التفتيش ببنك جنوب السودان، جدر الإشارة إلى أن السيد اليجا ملوك قدم مداخلة في جلسة الحوار الأخيرة.

خاطب الجلسة الافتتاحية للمنتدى السيد فؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني والسيد دكتور محمد شطح وزير المالية اللبنانية، والسيد رياض سلامة محافظ مصرف لبنان والسيد دكتور

نظم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي (METAC)

بالتعاون مع مصرف لبنان واتحاد الغرف اللبنانية وجمعية مصارف لبنان خلال الفترة 2-3 ديسمبر 2008 في العاصمة اللبنانية بيروت منتدى عن الأزمة المالية العالمية الراهنة، وذلك تحت رعاية السيد رئيس مجلس الوزراء اللبناني، والذي عقد بمنى عدنان القصار للاقتصاد العربي.

شارك في المنتدى عدد من الشخصيات القيادية من الاتحادات والمؤسسات الاقتصادية والإستثمارية والمالية والقطاعين العام والخاص، ومثلين لمجموعة

سعادة الشامي مدير المركز الإقليمي للمساعدة الفنية (METAC)، والسيد عدنان القصار رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية. وقد ركزت كلمات الإفتتاح على أن تدعيات الأزمة الراهنة على دول المنطقة محدودة مقارنة مع الدول التي بدأت فيها، ولكن لابد من إعداد التدابير والتحوطات اللازمة لمواجهة وتخفيف الآثار السالبة المحتملة.

وقد أشتمل المنتدى على أربعة جلسات تحت المحاور الآتية:

(أ) الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية الحالية.

(ب) تأثير الأزمة على المنطقة العربية.

(ج) الدروس المستوحاة من الأزمة: هل هنالك حاجة لإقامة نظام رقابي جديد.

(د) السياسات الاقتصادية والهيكلية في مرحلة ما بعد الأزمة.

هذا بالإضافة للنقاش المستفيض للمواضيع المطروحة وللاطلاع على الأوراق التي قدمت في المنتدى يمكن الدخول على الموقع (www.gucciaac.org).

أما المحور الرابع فعباره عن جلسة حوار حول السياسات الإقتصادية والهيكلية والتي يجب أن تتبناها دول المنطقة، وكانت في شكل توصيات وبيان ختامي ومن أهمها:

1 - ضرورة مواءمة وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتعزيز مناخ الإستثمار والأعمال لإستقطاب رؤوس الأموال وتوجيهها لتمويل المشروعات الإنتاجية العربية المشتركة، والتي ستساهم في توسيع القواعد الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل للاعداد المتزايدة

من السكان.

2 - ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الانظمة المصرفية والمالية العربية وزيادة نطاق التعاون والتكامل بين البنوك المركزية وهيئات الرقابة المصرفية وتقرير الإدارة السليمة. هذا بالإضافة إلى ضرورة وضع إستراتيجيات للحد من المضاربات وتعزيز الثقة في أسواق الأوراق المالية العربية.

3 - تحفيز المؤسسات المصرفية والمالية العربية لإتباع سياسات الدمج والإستحواذ المصرفي العابر للحدود بهدف زيادة رأسمال المصارف العربية لمواجهة تحديات الأزمة المالية.

4 - الإسراع في تطبيق مقررات بازل الثانية بمحاورها الثلاثة وبصيغتها المحددة مع الأخذ في الإعتبار أوضاع المصارف المحلية، بالإضافة إلى متطلبات تنشيط إستقلالية البنوك المركزية والتنسيق بين أعمال مؤسسات الرقابة على المصارف في الدول العربية.

5 - يجب إصلاح آلية عمل وكالات التصنيف الائتماني العالمية والإقليمية بالتركيز على تحسين بيئة الحوكمة والالتزام بمنهج وممارسات العمل السليم وزيادة نطاق الإفصاح المالي.

6 - ضرورة المراجعة الدقيقة لأداء وانحرافات أسس الحرية الاقتصادية (اقتصاد السوق) وأهمها تهاون الرقابة وبطء التشريع، وضعف الشفافية وخروج التمويل عن وظيفته ومعاييره.

7 - ضرورة أن يقوم صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بدور أساسي أكثر فعالية لإعادة النظر في النظام الإقتصادي العالمي، على أن تشارك في ذلك كافة الأطراف العالمية الأخرى بما في ذلك الدول العربية.

منتدى أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

حول الأزمة المالية العالمية

تلخيص: مجدي البخيت ابراهيم - إدارة السياسات

وتطرق المتحدث لأهداف البنك المركزي وذكر منها:

- انخفاض. واستقرار التضخم.
- ارتفاع. واستقرار النمو الحقيقي.
- نظام مالي سليم.
- تحقيق الاستقرار في النظام المالي ينطوي على ضمان أن تبقى الأسواق المالية السائلة وليس هناك فائض من تقلب الأسعار (تكلفة التمويل).
- التنظيم والإشراف أمر أساسي لضمان الحد الأدنى من العدوى المرتبطة بفشل أي فرد من المؤسسة (مثل المخاطر الأنظمة) والحفاظ على السلامة والثقة في النظام المالي.
- استجابة الحكومات في الاقتصادات المتقدمة.
- من التدابير التي إتخذت زيادة السيولة في الأسواق المالية وانخفاض المخاطر النظامية.
- التدابير التي تم إتخاذها حتى الآن تشمل ما يلي:
- توفير السيولة للقطاع المالي من خلال شراء أصول ذات الصلة بالرهن العقاري الثانوي.
- التنسيق لخفض أسعار الفائدة في المراكز المالية الرئيسية.
- التدخل المباشر (تأميم المؤسسات المالية. شراء الأسهم في المؤسسات المالية لدعم السيولة)
- الأثر المحتمل على البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى:
- نتيجة لزيادة التكامل بين الأسواق في السنوات الأخيرة. يزيد من انتقال العدوى المالية إلى الأسواق المالية الأفريقية.
- ومع ذلك، فإن المؤسسات المالية الأفريقية ليست معرضة للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية المعقدة في الأسواق المالية الدولية.
- معظم المصارف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتمد على الودائع وإلى حد ما السائلة. قلة الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل عمليات الإقراض.
- من المحتمل انتقال للأزمة المالية مباشرة أو من خلال الآثار الثانوية : تباطؤ النمو العالمي وانخفاض الطلب على الصادرات. وانخفاض أسعار السلع الأساسية. ارتفاع التضخم. في الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تباطؤ النمو في البلدان المستثمرة. انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي. انخفاض التحويلات المالية و تدفقات رأس المال والنمو الاقتصادي.
- الفرص التي يمكن أن يستفاد منها:
- تدفقات رأس المال وفورات تخفيف القيود وزيادة الموارد المتاحة للاستثمار والاستهلاك.

في إطار تناولها للقضايا الإقتصادية الساخنة نظمت أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية. بالخرطوم في الثاني عشر من أكتوبر 2008م منتداهما المصرفي رقم (73) بعنوان (الأزمة المالية العالمية: الأسباب والآثار المترتبة عليها). حدث فيها السيد د. التجاني عبد القادر أحمد - رئيس اللجنة الإستشارية للصفوك الحكومية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني والسيد / الوليد فريد العتباتي - المتخصص في القطاع المالي لأفريقيا بالبنك الدولي. ترأس جلسة المنتدى السيد/ بدر الدين محمود عباس - نائب محافظ بنك السودان المركزي وتناوب معه في الرئاسة السيد / النور عبد السلام الحلو - مساعد محافظ بنك السودان المركزي.

حدث الأستاذ /الوليد فريد العتباتي عن (الأزمة المالية العالمية: أسباب ونتائج- لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). واشتملت الخطوط العريضة لورقته الآتي: خلفية لأزمة المالية العالمية. أهداف المصارف المركزية. الردود من الحكومات في الاقتصادات المتقدمة. الأثر المحتمل على البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. تدفقات رأس المال والنمو الاقتصادي. الأثر على النظام المالي في السودان. وعن خلفية الأزمة المالية العالمية أبان أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة في سوق الرهن العقاري الثانوي بسبب القصور في أصول الرهن العقاري الثانوي مثل الرهن العقاري المدعومة من الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصارف وغيرها من المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق المعاشات التي أدت إلى خسائر كبيرة لعدد من المؤسسات المالية. وكذلك المشتقات في المنتجات المالية المعقدة الأخرى مثل الائتمان التي أدت أيضا إلى خسائر كبيرة وزيادة مخاطر السيولة وخلق أزمة سيولة. كما تطرق إلى أزمة الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة حيث أن البنوك في الولايات المتحدة منحت الائتمان وغيره من القروض أو السندات أو الأصول أو التزامات الديون (CDOs) ومن ثم بيعت لمستثمرين على الصعيد العالمي. واستعرض معدلات التقصير في قروض الرهن العقاري الثانوي. وارتفاع مخاطر القروض والائتمان للعملاء والفشل في سوق الرهن العقاري الثانوي أدى إلى خسائر أثرت على الميزانيات العمومية للمصارف.

- إحقاقات البنوك الكبيرة مثل بنك (Lehman Brothers)

- فقدان الثقة في الأسواق المالية العالمية

- المخاوف انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي.

- انخفاض كبير في مؤشرات الأسواق المالية العالمية على مدى الأسابيع الماضية (داو جونز 18 - %). وارتفع مؤشر نيكى. وارتفع مؤشر فاينانشيال تايمز 24 - % 20 - %

- تدفقات رأس المال لنقل المعارف انسكاب المبالغ: نقل التكنولوجيا. والوصول إلى المعرفة والأسواق.

وعن المخاطر ذكر الآتي:

- التقلب: الارتفاع والهبوط دورة من تدفقات رأس المال الدولية لسبب الصدمات المالية والاقتصاد الكلي والبيئة.

- العدوى الأساسية وغير الأساسية: التعرض الكبير لصددمات الخارجية. بعض الدروس الأساسية :

- تدفقات رأس المال الدولية. وخاصة عندما يقودها ازدهار السلع الأساسية: السياسة المالية بحاجة لتدفقات معزولة ضد التقلبات المفاجئة.

تطور لقطاع المؤسسات المالية. بما فيها من الحكمة والتنظيم والإشراف هي الأساس في إدارة مخاطر التدفقات المرتبطة.

- التركيز على تعزيز القدرة الاستيعابية للاقتصاد عن طريق تحسين بيئة الأعمال التجارية. والبنية التحتية. رأس المال البشري الخ.

وعن تأثير الأزمة المالية على السودان حدث مقدم الورقة في الآتي:

- الحد الأدنى من التأثير المباشر من العدوى المالية نتيجة للأزمة المالية العالمية الراهنة.

- تأثير غير مباشر من خلال تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الأساسية (مثل النفط) وانخفاض أسعار السلع الأساسية.

وعن ما يجب على السودان القيام به ذكر الآتي:

- الحاجة إلى تنويع قاعدة الصادرات وتقليل الاعتماد على النفط كنسبة مئوية من الصادرات والإيرادات الحكومية.

- تعزيز القطاع المصرفي لتحسين الوساطة المالية وحصول الشركات على التمويل.

- تحسين مناخ الاستثمار للقطاعات غير النفطية لتوفير فرص للأعمال التجارية.

ورقة د. التيجاني عبد القادر أحمد: تطرق لجملة نقاط رئيسية منها:

انهيار مؤسسات مالية عريقة (بنك ليمان برذرز). اندماج مؤسسات مالية خشية الانهيار. بيع مؤسسات أخرى (ميريل لينش). تدخل الحكومة الأمريكية لإنقاذ شركة AIG بشراء ديونها المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار (تأميم). سعر فائدة متدني (2 %). امتدت الأزمة إلى السوق البريطاني هاليفاكس - بنك أوف سكوتلاند. وكذلك ألمانيا التي هددت بانهيار ثاني أكبر بنك للإسكان مما اضطرها للموافقة على خطة لإنقاذه بتكلفة 70 مليار دولار. تدني عالمي في أسعار أسهم الشركات. ضحك 180 مليار دولار سندات الخزنة الأمريكية. إيقاف المضاربات قصيرة الأجل.

وإستعرض أسباب الأزمة وذكر منها:

* التوسع في القروض العقارية بسعر فائدة عال. مخاطر عالية (ضمانات ضعيفة) بهدف تحقيق أرباح عالية. أثمان باهظة.

* تراجع في أسعار العقار (المنازل). * عجز عن السداد.

* تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي. * بيع الدين (Securitization) واقتراح مقدم الورقة العديد من المعالجات منها:

- ضخ سيولة لشراء الديون المدومة وكفالتها (Bail-out).

- إنشاء صندوق في أمريكا ب 700 مليار دولار لشراء الديون المدومة في القطاع العقاري

- تشجيع الاندماج. - التأميم.

- إعادة الثقة للمودعين بضمان الحكومات لودائعهم في بلدان: أيرلندا - اليونان - ألمانيا - بريطانيا - في الطريق مع أنها تستوضح تفاصيل الضمان المقدم من ألمانيا.

كما طرح عدة أسئلة: مصادر توفير مبلغ 700 مليار دولار. هل ستكون له آثار تضخمية. تصدير المشكلات الاقتصادية (التضخم).

وعن حتمية المعالجة ذكر المتحدث أنه لا يوجد بديل لها. ليس لأنها المثالية. عدم تبنيها قد يؤدي إلى إنهيار النظام المالي كلياً:

I think we have to recognize the reality that we don't have a choice now of debating whether this is a good or a bad thing.

Barney Frank, Chairman of the house Financial services committee.

وعن آثارها ذكر الآتي:

مخاطر أخلاقية (تشجيع البنوك).

بذرة لازمات اقتصادية وسياسية.

النتائج قد تكون غاية في الخطورة. وهي غير معروفة:

It is hard to see any thing else coming up because there is nothing else out there. European government are as dazed and confused by the mayhem in the global banking system as most of the rest of us (BBC business editor)

تكمن المعالجة الحاسمة في الابتعاد عن الربا وبيع الدين. حتى لا تتحول أسواق المال إلى بؤرة من الخسائر تتبخر خلالها مليارات الدولارات في لحظات. وتتحول إلى فوضى وهلع يصيب المتعاملين فيها.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله).

وذكر المتحدث عن تجربة بريطانيا:

* إصدار صكوك إسلامية لتمويل الموازنة. من وحي أزمة الديون المدومة في أمريكا.

- لا تخضع لعمليات توريق الدين (مسنودة بأصول حقيقية).

- توفر تمويلًا آمنًا طويل الأجل.

وعن المعالجة من وجهة نظر اقتصاد إسلامي ذكر المحاضر:

* الابتعاد عن الربا عن طريق:

- إدخال صيغ جديدة بدلاً من صيغة القرض: مثل الإجارة والمشاركة... وما يبرر ذلك:

- أن تمويل العقار يقتضي إضافة معنى وليس اقتراح اسم جديد فقط (Building Society) التصكيك يكون لأصول حقيقية وليس للديون... وفي الختام ذكر المتحدث أن ما يستفاد محلياً من التجربة:

التمويل العقاري:

* أرباح معقولة للبنوك. * أثمان حقيقية للعقار.

* إنشاء محافظ مع غلبة الأعيان فيها.



الهندرة

خصائص الهندرة:

- البداية من نقطة الصفر بمعنى التغيير الجذري.
- تختلف اختلافاً أساسياً عن أساليب التطوير الإداري التقليدية.
- تركز على العملاء وعلى العمليات الإدارية لا على الأنشطة.
- تركز على الاستخدام الضروري والملح لأنظمة وتقنية المعلومات.
- دوافع القيام بعمليات وبرامج الهندرة:
- الرغبة في تخفيض التكلفة.
- ضغوط المنافسة في القطاعات المتعددة والشركات العالمية والمنظمات الخدمية.
- تدني مستوى رضا العملاء.

ظهر مصطلح (الهندرة) في أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين ويتكون من كلمتي (هندسة) و(إدارة) وهي في الواقع ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Business Reengineering) والذي يعني (إعادة هندسة الأعمال). أو (إعادة هندسة نظم العمل). ويطلق عليها الهندسة الإدارية في معظم الكتابات التي تناولتها.

تعريف الهندرة:

عرف (مايكل هامر وجيمس شامبي) الهندرة بأنها (البدء من جديد أي من نقطة الصفر وليس إصلاح وترميم الوضع القائم). وأما (رونالد راست) فقال: إن الهندرة هي إعادة تصميم العمليات بشكل جذري بهدف تحقيق طفرات كبيرة في الأداء.

مبادئ الهندرة:

للهندرة مجموعة من المبادئ، يمكن إيجازها في الآتي:

- دمج عدة وظائف في وظيفة واحدة من خلال النظر إلى المهام وليس النتائج.

- إنجاز العمل في مكانه وعدم الانتقال من مكان لآخر.

- الجمع بين المركزية واللامركزية.

- تقليل الحاجة إلى مطابقة المعلومات.

- تنفيذ خطوات العمل حسب طبيعتها من خلال التدفق الطبيعي للعمل.

- الحصول على المعلومات من مصادرها.

- خفض مستويات الرقابة والمراجعة و الاكتفاء بالرقابة اليومية المستمرة على العمل.

على من تنطبق الهندرة؟

أولاً: على المنظمات ذات الوضع المتدهور والتي تدنى مستواها وكثرت شكاوى العملاء منها.

ثانياً: على المنظمات التي لم تصل إلى حد التدهور ولكن أداؤها يوحى ببلوغ حالة من التدهور في المستقبل القريب.

ثالثاً: على المنظمات التي بلغت قمة التفوق والنجاح، وذلك ليس بدافع الخوف من السقوط ولكن بدافع الطموح وتوسيع الفجوة بينها وبين منافسيها.

أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة الجودة الشاملة والهندرة:

أوجه التشابه:

- كلاهما يركزان على العمليات.

- كلاهما يتطلب تغييراً تنظيمياً وتغييراً في سلوك الموظفين.

- كلاهما يتطلب الاستثمار في الوقت من خلال

النظرة المستقبلية.

- كلاهما يتطلب قياس الأداء بمقاييس موضوعية.

أوجه الاختلاف:

أ- إدارة الجودة الشاملة تعني التغيير التدريجي وتحسين ما هو قائم، أما الهندرة فهي تغيير جذري من خلال البدء من الصفر.

ب- في إدارة الجودة الشاملة لا حاجة إلى الرقابة الإدارية الدائمة والمستمرة بينما يتطلب تطبيق الهندرة المتابعة والرقابة الإدارية اليومية.

عوامل النجاح والفشل في الهندرة

عوامل النجاح	عوامل الفشل
وجود قيادات إدارية جيدة	عدم توفر المعلومات اللازمة لتطبيق مشاريع الهندرة
تركيز الهندرة على العمليات التي تهم العملاء	مقاومة بعض الموظفين للهندرة
تدريب الموظفين على مشاريع الهندرة	عدم وضوح الأدوار لبعض الموظفين في مشروع الهندرة
توفير البرامج والاتصالات الجيدة وإجراء الاستفسارات للعملاء حول العملية الجديدة	قصور النظرة المستقبلية لبعض المنظمات

وخلاصة القول أن برامج الهندرة تتطلب تناغم وتناسق كافة جهود العاملين بالمؤسسة، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال السرعة في الأداء وجودة المنتج وتخفيض التكلفة.

بطاقات الائتمان في الفقه الإسلامي والقانون وتطبيقاتها على المصارف السودانية

عرض وتلخيص: مجدي الأمين نورين
إدارة البحوث والإحصاء

النقود ومراحل تطورها وصولاً بها إلى مرحلة أدوات الدفع الإلكتروني. تناول الكاتب في الفصل الثاني الإطار القانوني لإصدار بطاقات الائتمان المالي. حيث تعرض لطرق إصدارها وأطراف التعامل بها وتطبيق علاقاتهم القانونية وكيفية استخدامها وفوائد استخدام بطاقات الائتمان بالنسبة لكل أطرافها. والعيوب المصاحبة لهذا الاستخدام. وذكر الكاتب أن من أهم فوائد بطاقات الائتمان أنها تمكن البنك من استقطاب عدد من العملاء الجدد ذوي الكفاءة العالية والثقافة الرفيعة. حيث يحرص البنك على اختيارهم بعناية فائقة. كذلك تخفف البطاقة من مخاطر الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة. وإن إصدار الائتمان المالي يلعب دوراً مهماً بالنسبة للأنظمة الاقتصادية على مستوى الدول. إذ تلعب البطاقة دوراً كبيراً في تحسين الأوضاع الاقتصادية. غير أن من أبرز عيوبها قد تؤدي غالباً إلى تشجيع حاملها على شراء كميات كبيرة من السلع أكبر من حاجتهم الحقيقية. هذا يعني أن حصول الفرد على بطاقة ائتمانية قد يؤدي بصورة مباشرة إلى تغيير نمطه السلوكي من ناحية اقتصادية.

أما الفصل الثالث قد تناول بالبحث أمر التطبيق الفقهي الإسلامي لإصدار بطاقات الائتمان المالي وأطراف علاقات التعامل بها. حيث تمّ التعرض للتطبيق الفقهي الإسلامي لإصدار بطاقة الخصم الفوري والذي نوه فيه الكاتب أن الأوفق أن يحكم إصدار هذه البطاقة من ناحية شرعية عقد القرض. فصاحب الوديعة الجارية مثلاً يملك الحق في سحب ما يشاء من النقود والتي يحتاج إليها. وذلك عبر استخداماته المختلفة لأوامر الدفع والشيكات أو البطاقات الائتمانية. سواء كان ذلك بواسطة الشراء. أو بواسطة الصرف عبر استخدام الصراف الآلي التابع للبنك المصدر للبطاقة. كذلك تعرض الكاتب للتطبيق الفقهي لإصدار بطاقتي الاعتماد والائتمان المتجدد من منظور إسلامي. وبيان الحكم الشرعي لبعض المسائل التي يثيرها التعامل ببطاقات الائتمان المالي. اختتم الكاتب كتابه بالفصل الرابع والأخير والذي تناول فيه موضوع البدائل التي تمّ طرحها بواسطة المؤسسات المالية الإسلامية كبديل شرعي لبطاقات الائتمان ليتحقق من خلال تداولها النفع للمسلمين. وقام الكاتب باستعراض إصدار بطاقات الائتمان المالي لدى المؤسسات المالية الإسلامية. مع الوقوف على تجربة المصارف السودانية. في إصدار بعض أنواع هذه البطاقات الائتمانية. حيث تناول مساعي المؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد بدائل شرعية لبطاقات الائتمان ذات الصيغ المحرمة شرعاً. ثم استعرض الكاتب نماذج منتجات هذه المؤسسات والتي تمّ طرحها كأدوات بديلة لبطاقات الائتمان المتجدد الربوية. ثم الوقوف على تجربة المصارف السودانية في إصدار بعض أنواع البطاقات الائتمانية.

استهل الكاتب الموضوع مشيراً إلى نظرية الضمان كمدخل طبيعي لكافة التفاصيل والمسائل المتعلقة بالضمانات الخاصة بنوعيتها العيني والشخصي. خاصة عند ملاحظة تصنيف بطاقات الائتمان المالي تحت مظلة الضمانات الخاصة (أو الشخصية) على وجه التحديد. كما ذكر أن التعامل ببطاقات الائتمان من الأمور المصرفية المعقدة. يرجع إلي أن شروط إصدار هذه البطاقة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى. وبحسب اختلاف النظام النقدي من بلد لآخر. أو اختلاف في الصرف أو مهلة السداد بين عميل وعميل آخر. كما أن صور إصدار هذه البطاقة يختلف أيضاً بحسب نوع البطاقة والخدمات التي تقدمها للعملاء. أو الاتفاقات التي تحكم علاقات الصراف المتعاملة بها. ولا شك أن هذا يستدعي النظر بعين التأمل في أمر إصدار هذا النوع من البطاقات حتى يتسنى الوقوف على الكيفية التي يتم بها إصدارها. والشروط التي يجب أن تخضع لها. تمهيداً للخروج بصيغة تمثل البديل الإسلامي لبطاقة الائتمان المتجدد الربوية. وذلك بعد الوقوف على بعدها القانوني وتطبيقها الفقهي الإسلامي.

اشتمل الكتاب على أربعة فصول. فصل تمهيدي تضمن تعريف الضمانات لغة وإصطلاحاً وقانوناً مع بيان دورهما في حماية الائتمان المالي وتعزيز هيئته. وتمّ التعرض كذلك للضمانات الشخصية التي تعتبر البطاقات الائتمانية أداة من أدواتها. وتناول الفصل مفهوم الضمان العام في الفقه الإسلامي موضحاً أسبقية الفقه الإسلامي في وضع قواعد ومبادئ كان لها الفضل في حماية الائتمان المالي. وذلك باعتماد مبدأ المراقبة والمحاسبة الذاتيين. ثم انتقل الكاتب إلى موضوع الضمان الخاص في الفقه الإسلامي والقانون. حيث تناول الأسباب والدواعي التي أدت إلى ظهور فكرة الضمان الخاص كأداة من أدوات الائتمان المالي مع استعراض موجز لأنواع الضمانات الخاصة والتي تمثلت في صورتين هما: الضمانات الشخصية أو المتمثلة في كل من عقدي الكفالة والحوالة. والتوثيق العينية. وهي كل ما يقدم من ضمانات عينية بغرض التوثيق. ويمثلها بصورة مباشرة عقد الرهن.

الفصل الأول: خصص للتعريف ببطاقات الائتمان المالي وقد عرف الائتمان بأنه الثقة والطمأنينة التي يتبادلها المتعاملين. خاصة من جانب الدائن الذي ينبغي عليه أن يستوثق تماماً من المدين. ويطمئن إلى سلامة مقصده وصدف نيته في أداء ما عليه من التزام. وقد قسم الائتمان المالي بحسب الصفة الشرعية إلى ائتمان مشروع. وهو ما كان بوسائل خالية من أسباب التحريم وائتمان غير مشروع. وهو ما اشتمل على سبب من أسباب التحريم كالمعاملات التي فيها الربا أو جهالة أو غرر. ومثالها الإقراض بفائدة. وتناول الكاتب في نهاية الفصل تعريف

* د. إيهاب أحمد قاضي. إيثار للطباعة والتغليف 2008م.

السودان وجمهورية التشيك ينظمان سمناراً حول آفاق التعاون الاقتصادي بينهما

بالتعاون بين الجانبين. ومن جانبه أشاد سفير جمهورية التشيك بالتعاون الاقتصادي والجهود التي تبذل بين الجانبين ويشمل ذلك تطوير وزيادة حجم الاستثمارات بين البلدين. كما أشار رئيس الوفد التشيكي إلى مشاركة العديد من الشركات التشيكية في فعاليات السمنار خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية المختلفة ودعى إلى ضرورة التنسيق والتعاون لتنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية بين الجانبين. خاصة وأن جمهورية التشيك تتوفر لديها إمكانيات وموارد كبيرة. هذا وقد تم توقيع اتفاقية تعاون بين اتحاد أصحاب العمل السوداني واتحاد الصناعات التشيكي لتنظيم العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الأجهزة المصرفية وتبادل الخبرات وتوفير المعلومات وتنسيق الزيارات وإيجاد شراكات اقتصادية والية مشتركة بين البلدين.

نظم السودان وجمهورية التشيك في النصف الأول من شهر أكتوبر 2008 سمناراً بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وذلك بحضور السفير التشيكي وعدد من رجال الأعمال، وخاطب وزير الدولة بالصناعة الجلسة الافتتاحية مستعرضاً فرص ومجالات الاستثمار في السودان خاصة في القطاعات الزراعي والصناعي والطاقة والخدمات، مشيراً للجهود التي تبذلها الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار لكافة المستثمرين، كما أشار لمزايا قانون الاستثمار موضحاً جهود الدولة لتطوير الاقتصاد وفتح المجال واسعاً للقطاع الخاص. في ظل الاستقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم وزيادة النمو داعياً المستثمرين ورجال الأعمال التشيكيين للدخول في شراكات اقتصادية واستثمارية في السودان، وذلك في ظل توفير كافة التسهيلات والامتيازات

مجموعة العشرين تعقد قمة بشأن الأزمة المالية العالمية الراهنة

استضافت البرازيل في الربع الأخير من العام 2008 اجتماع وزراء مالية ورؤساء البنوك المركزية لمجموعة العشرين (G20) التي تضم في عضويتها عشرين دولة من دول العالم المتقدمة والناشئة تمهيداً لقمة واشنطن التي يتوقع أن تعيد صياغة النظام الاقتصادي العالمي. وقد ركزت القمة على موضوع الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على جميع اقتصادات العالم. وقد اتفق وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية للمجموعة على ضرورة إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي بإنهاء هيمنة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على الساحة الاقتصادية العالمية وإعطاء دور أكبر للاقتصادات الناشئة للمساهمة في ترتيب الاقتصاد العالمي. كما اتفق المجتمعون على ضرورة أن تتم إعادة بناء مؤسسات بريتون وودز وبالتحديد صندوق النقد الدولي وإعطاء تمثيل أكثر لاقتصادات الدول الناشئة في إدارة الصندوق الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

المصرف المركزي الأوروبي يخفض نسبة الفائدة

قام المصرف المركزي الأوروبي بتخفيض نسبة الفائدة في مصارف البلدان الـ 15 التي تتعامل باليورو من 3.25 % إلى 2.5 % وهو أكبر خفض يقره المصرف الأوروبي منذ إنشائه في العام 1998. ويعتبر هذا التخفيض هو الثالث على التوالي خلال ثلاثة أشهر محاولة لتحسين اقتصاديات البلدان الأوروبية في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية. كما قامت عدة مصارف مركزية أخرى وبخاصة الغربية منها بخفض نسبة الفائدة بشكل كبير وسريع لتفادي الآثار السالبة للركود الاقتصادي الذي بدأ ظهوره في اقتصاديات عدد من الدول الأوروبية.

بريطانيا تضع خطة بقيمة 20 مليار استرليني لتنشيط اقتصادها

اعلن وزير المالية البريطاني عن وضع خطة تبلغ قيمتها حوالي 20 مليار جنيه استرليني، وذلك بهدف تنشيط الاقتصاد البريطاني. وقد تضمنت الخطة في تقرير موازنة العام القادم، وأشار الى ان هذه الخطة ستجعل التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده بريطانيا اقل حدة واقصر زمناً. وتتضمن الخطة زيادة الانفاق العام وتخفيضات ضريبية. وموضحاً أن العالم يواجه حالة من عدم الوضوح على المستوى الاقتصادي لم يشهده منذ عقود. وان بريطانيا تأثرت بالأزمة باعتبارها احد المراكز المالية الرئيسية في العالم. وتوقع ان ينكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة من 0.75% الى 1.25% خلال النصف الاول من عام 2009. كما توقع ان يعود الاقتصاد للنمو في عام 2010. ومعلنًا أن ضريبة المبيعات على السلع والخدمات ستخفض من 17.5% إلى 15% لمدة 13 شهراً بهدف توفير المزيد من السيولة بأيدي المستهلكين.

القمة الدولية لتمويل التنمية تناقش مقررات مونتيري

استضافت العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة (29 نوفمبر- 2 ديسمبر 2008) أعمال القمة الدولية لتمويل التنمية، والتي تهدف الى متابعة تنفيذ ما اتفق عليه في قمة مونتيري المكسيكية عام 2002 من إجراءات عالمية لدعم التنمية في الدول الفقيرة، والتي حُصرت في 6 نقاط. حيث بحث المشاركون سبل حشد الموارد الدولية من أجل التنمية في الدول النامية، إضافة إلى مناقشة الجوانب المتعلقة بأزميتي الغذاء والديون في هذه الدول. وقد شهدت القمة تكوين لجنة دولية مختصة بالأزمة المالية العالمية، ونقاشاً حول سبل تحقيق الاستقرار المالي في العالم.

وقد ركزت أعمال القمة على الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وكيفية التفكير في وضع تدابير من شأنها حماية الدول الفقيرة من آثارها السالبة، حيث ركز قادة الدول النامية على ضرورة توسيع دائرة اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي وعدم اقتصره على مجموعة معينة من الدول. وقد شارك في القمة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحدث باسم الفقراء، مشبها ما يحل بهم بسبب الأزمة بالحرب، ومؤمناً بأن يتخذ القرار الاقتصادي الدولي في الأمم المتحدة وليس في مجموعة الثماني أو مجموعة العشرين. كما تحدث الرئيس الفرنسي الذي ترأس بلاده الاتحاد الاوربي، مشيراً بأن الاتحاد يقدم سنوياً أكثر من 60 مليار دولار من المساعدات للدول الفقيرة. وناشد بزيادة هذه المساعدات رغم الأزمة المالية، لكنه طالب حكومات الدول الفقيرة بالتحرك لتنمية بلادها ومواجهة الفساد السياسي والاقتصادي بها. وعلى صعيد آخر نبه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مخاطر تحول الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية، مما يعني تحول عشرات ملايين الأفراد إلى عاطلين عن العمل، والمخاطر المتوقعة أن تواجه تنفيذ مشاريع التنمية والسلام الاجتماعي في الدول النامية.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخل العليا	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3 (7.0)	34,909.4 (8.5)	35,041.4 (9.9)
2006			
مارس	34,206.8 (4.8)	34,864.9 (5.1)	34,723.4 (5.1)
يونيو	36,129.1 (5.1)	37,036.4 (4.3)	36,658.6 (3.5)
سبتمبر	41,004.6 (17.8)	41,866.0 (15.7)	41,585.6 (14.2)
ديسمبر	39,629.8 (16.3)	40,392.1 (15.7)	39,968.1 (15.1)
2007			
مارس	37,642.5 (10)	37,689.8 (8.1)	37,349.2 (7.6)
يونيو	39,645.2 (8.1)	40,217.8 (8.6)	39,615.6 (9.7)
سبتمبر	41,798.3 (1.9)	42,599.5 (1.8)	41,977.3 (0.9)
ديسمبر	42,854.7 (8.1)	43,948.4 (8.8)	43,258.6 (8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للعام 2008م

سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
يناير	106.0 (6.3)	106.2 (7.5)	106.0 (5.2)
فبراير	106.6 (7.3)	106.9 (7.6)	106.4 (7.1)
مارس	106.6 (7.8)	106.6 (7.8)	106.8 (8.1)
أبريل	109.6 (11.8)	111.2 (13.5)	108.3 (10.4)
مايو	110.7 (12.1)	112.6 (13.9)	109.0 (10.5)
يونيو	115.8 (17.1)	119.4 (21.0)	112.4 (13.4)
يوليو	119.4 (19.0)	124.3 (23.4)	114.8 (14.8)
أغسطس	122.5 (21.8)	129.2 (27.8)	115.9 (15.8)
سبتمبر	120.9 (19.2)	126.0 (23.3)	115.9 (15.2)
أكتوبر	118.6 (17.4)	122.8 (21.7)	114.6 (13.3)
نوفمبر	117.8 (16.7)	121.4 (20.6)	114.7 (13.4)
ديسمبر	116.9 (14.9)	121.4 (18.8)	113.8 (11.5)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.301	2.313
2006		
مارس	2.252	2.263
يونيو	2.185	2.195
سبتمبر	2.097	2.108
ديسمبر	2.008	2.018
2007		
مارس	2.000	2.010
يونيو	2.001	2.011
سبتمبر	2.022	2.032
ديسمبر	2.029	2.039
2008		
يناير	2.041	2.052
فبراير	2.020	2.028
مارس	2.020	2.030
ابريل	2.024	2.034
مايو	2.032	2.043
يونيو	2.053	2.063
يوليو	2.062	2.073
أغسطس	2.076	2.086
سبتمبر	2.126	2.137
اكتوبر	2.021	2.219
نوفمبر	2.198	2.209
ديسمبر	2.0475	2.0577

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

الفترة	أدنى سعر	أعلى سعر
2005		
ديسمبر	2.300	2.318
2006		
مارس	2.260	2.290
يونيو	2.173	2.200
سبتمبر	2.093	2.119
ديسمبر	2.006	2.025
2007		
مارس	2.000	2.015
يونيو	2.000	2.011
سبتمبر	2.020	2.045
ديسمبر	2.030	2.060
2008		
يناير	2.030	2.060
فبراير	1.990	2.153
مارس	2.012	2.056
أبريل	2.020	2.052
مايو	2.010	2.058
يونيو	2.030	2.076
يوليو	2.054	2.085
أغسطس	2.060	2.120
سبتمبر	2.070	2.174
أكتوبر	2.070	2.262
نوفمبر	2.070	2.266
ديسمبر	2.150	2.245

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم ()

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

الفترة	أدنى سعر	أعلى سعر
2005		
ديسمبر	2.305	2.314
2006		
مارس	2.260	2.280
يونيو	2.180	2.188
سبتمبر	2.090	2.097
ديسمبر	2.010	2.020
2007		
مارس	1.946	2.066
يونيو	2.010	2.012
سبتمبر	2.003	2.042
ديسمبر	2.030	2.040
2008		
يناير	2.030	2.055
فبراير	2.010	2.040
مارس	2.020	2.047
أبريل	2.020	2.050
مايو	2.020	2.047
يونيو	2.040	2.072
يوليو	2.060	2.083
أغسطس	2.017	2.130
سبتمبر	2.120	2.160
أكتوبر	2.210	2.221
نوفمبر	2.200	2.230
ديسمبر	2.160	2.220

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

مليون جنيه

عرض النقود	العملة لدى الجمهور	الودائع تحت الطلب	شبه النقود	إجمالي أصول (خصوم) البنوك	إجمالي التمويل المصرفي	إجمالي الودائع المصرفية	الودائع تحت الطلب / عرض النقود %	العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	شبه النقود / عرض النقود %	إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %
22,492.5	6,317.6	6,300.2	9,874.7	29,984.0	14,011.6	16,178.3	28.0	28.1	43.9	86.6
21,698.0	5,572.3	6,598.8	9,526.9	28,797.4	13,767.2	15,892.2	30.4	25.7	43.9	86.6
21,462.4	5,583.8	6,398.8	9,479.7	28,335.4	13,587.6	16,424.3	29.8	26.0	44.2	82.7
21,039.3	5,443.1	6,418.7	9,177.5	28,402.0	13,397.2	16,050.9	30.5	25.9	43.6	83.5
20,286.9	5,364.9	6,089.5	8,832.4	26,180.4	13,777.5	15,279.0	30.0	26.4	43.5	90.2
19,714.6	5,639.8	5,734.9	8,340.0	26,197.4	12,998.5	14,533.6	29.1	28.6	42.3	89.4
18,279.1	4,574.9	5,886.6	7,817.6	25,266.2	12,013.7	13,824.5	32.2	25.0	42.8	86.9
17,868.6	4,442.1	5,858.4	7,568.2	23,320.2	11,991.3	13,534.1	32.8	24.9	42.4	88.6
17,683.8	4,570.5	5,298.6	7,814.6	23,851.2	11,479.4	13,116.2	30.0	25.8	44.2	87.5
17,871.8	5,355.3	5,168.8	7,347.7	23,144.3	11,139.6	12,784.8	28.9	30.0	41.1	87.1
14,031.4	3,740.4	4,447.6	5,843.4	16,979.7	7,689.1	10,621.3	31.7	26.7	41.6	72.4

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

القطاع السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005							
ديسمبر	394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006							
ديسمبر	995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007							
مارس	1,010.4	1,033.8	329.5	2,134.9	2,084.4	4,886.5	11,479.4
يونيو	941.1	1,086.6	288.6	2,902.5	1,985.8	4,786.6	11,991.3
سبتمبر	976.8	1,222.9	222.4	2,842.5	2,005.8	4,743.3	12,013.7
ديسمبر	1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008							
يناير	1,317.3	1,376.3	312.5	2,693.6	2,338.6	5,217.8	13,255.9
فبراير	1,371.9	1,343.9	399.0	2,868.8	2,572.4	5,326.6	13,882.6
مارس	1,189.5	1,378.9	384.3	3,097.9	2,505.4	5,221.4	13,777.5
أبريل	1,126.7	1,493.5	341.0	2,988.7	2,490.2	5,260.2	13,700.2
مايو	1,122.2	1,519.4	406.1	2,661.5	2,466.5	5,597.0	13,772.6
يونيو	1,117.1	1,445.7	352.4	2,581.7	2,319.8	5,580.5	13,397.2
يوليو	1,170.4	1,478.1	421.7	2,558.2	2,302.6	5,656.5	13,587.6
أغسطس	1,358.5	1,571.0	365.2	2,555.3	2,244.3	5,672.8	13,767.2
سبتمبر	1,428.0	1,673.4	305.4	2,575.2	2,267.0	5,762.6	14,011.6

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية

مليون جنيه

القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر
العام	2005	2006	2007	2007	2007	2007	2008	2008	2008
المربحة	3,010.3	5,559.1	1,456.9	2,840.5	1,090.4	1,927.3	1,319.8	2,003.2	1,797.9
%	43.3	53.4	65.0	65.4	45.1	53.7	49.0	52.6	46.7
المشاركة	2,143.0	2,122.3	314.4	542.9	382.0	392.1	332.0	462.2	281.9
%	30.8	20.4	14.0	12.5	15.8	10.9	12.3	12.1	7.3
المضاربة	292.3	546.6	102.9	143.3	88.9	162.4	128.3	167.1	248.5
%	4.2	5.2	4.6	3.3	3.7	4.5	4.8	4.4	6.5
السلم	145.2	133.0	5.2	10.2	52.8	13.5	22.4	37.1	139.1
%	2.1	1.3	0.2	0.2	2.2	0.4	0.8	1.0	3.6
أخرى	1,362.9	2,054.3	360.4	807.7	801.6	1,091.8	888.2	1,140.0	1,380.9
%	19.6	19.7	16.1	18.6	33.2	30.4	33.0	29.9	35.9
المجموع	6,953.7	10,415.3	2,239.9	4,344.7	2,415.7	3,587.0	2,690.8	3,809.5	3,848.2
%	100.0	100	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

مليون جنيه

القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	يوليو - سبتمبر
العام	2005	2006	2007	2007	2007	2008	2008	2008
الزراعة	571.1	786.1	140.0	165.2	265.9	268.3	214.2	594.2
%	8.2	7.5	6.3	3.8	11.0	7.0	8.0	15.4
الصناعة	830.5	848.5	201.0	288.1	301.5	584.4	292.8	502.3
%	11.9	8.1	9.0	6.6	12.5	15.3	10.9	13.1
الصادر	339.5	351.3	69.0	46.1	80.4	136.6	76.9	75.2
%	4.9	3.4	3.1	1.1	3.3	3.6	2.9	2.0
التجارة المحلية	1,493.6	1,821.1	456.4	549.0	380.3	640.2	486.5	477.5
%	21.5	17.5	20.4	12.6	15.7	16.8	18.1	12.4
أخرى	3,719.0	6,608.3	1,373.4	3,296.3	1,387.6	2,179.9	1,620.3	2,199.0
%	53.5	63.4	61.3	75.9	57.4	57.2	60.2	57.1
المجموع	6,953.7	10,415.3	2,239.9	4,344.7	2,415.7	3,809.5	2,690.8	3,848.2
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي